الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع:

معوقات التنمية السياحية في الجزائر

_ دراسة حالة ولاية جيجل _

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: اقتصاد وتسيير سياحي

إعداد الطالبتان:

❖ **بومزبر سارة**

❖ **خشة امينة**

اشراف الاستاذ:

عيمر عبد الحفيظ

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ: سوفي نبيل	**جامعة: جيجل**	**رئيسا**
الأستاذ: عيمر عبد الحفيظ	**جامعة: جيجل**	**مشرفا ومقررا**
الأستاذ: نجيمي عيسى	**جامعة: جيجل**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2015– 2016

شكر وتقدير

نشكر الله الذي لا إلاه إلا هو على جليل نعمه وعظيم أفضاله إذ أتاح لنا إنجاز هذا العمل ورزقنا القدرة على تجاوز الصعاب التي واجهتنا فله الحمد والشكر

نتقدم بجزيل الشكر وخالصه وأسمى آياته إلى الأستاذ الكريم **"عيمر عبد الحفيظ"** التي تكرم بقبول الإشراف على هذا العمل، ولم يبخل علينا بتوجيهاته القيمة ونصائحه الثمينة لإنجاز هذا العمل، لذلك فإننا نسأل الله عز وجل أن يثيبه خير الثواب

نشكر جميع الأساتذة الذين أمدو لنا يد العون وساعدونا في إنجاز هذا البحث سواء من قريب أو بعيد

كما نشكر من لهم الفضل في تعليمنا ونخص بالذكر أساتذة الكلية

ولا يفوتنا أيضا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى العائلتين الكريمتين اللتين تحملتا معنا عناء إعداد هذا البحث

وفي الأخير نتقدم بجزيل الشكر إلى كل الأصدقاء الأعزاء والأوفياء لنا

وإلى كل من أمد لنا يد العون وساهم من قريب أو بعيد لرفع معنوياتنا

ولكل من لم يبخل علينا بالنصيحة والتوجيه

شكرا جزيلا لكم

سارة، أمينة

شكر وعرفان

إهداء

قائمة الأشكال والجداول

مقدمة.....أ-ث

الفصل الأول: مدخل عام للتنمية السياحية

تمهيد.....6

1-التنمية السياحية.....7

1.1 مفهوم التنمية السياحية.....7

1.2 أهمية التنمية السياحية.....9

1.3 أهداف التنمية السياحية.....11

1.4 أشكال التنمية السياحية.....13

2-خطة التنمية السياحية ومتطلباتها.....14

2-1 محددات التنمية السياحية.....14

2-2 متطلبات التنمية السياحية.....16

2-3 خطة التنمية السياحية.....18

2-4 التنمية السياحية في الجزائر.....20

3-التنمية السياحية المستدامة.....24

3-1 مفهوم التنمية السياحية المستدامة.....25

3-2 مبادئ التنمية السياحية المستدامة.....27

3-3 مؤشرات التنمية السياحية المستدامة.....28

3-4 تجارب بعض الدول في التنمية السياحية المستدامة.....30

خلاصة.....36

الفصل الثاني: تحديد أهم عقبات التنمية السياحية في الجزائر

تمهيد.....38

1- معوقات الاستثمار السياحي.....39

1.1 عائق العقار السياحي.....39

1.2 العوائق الإدارية والقانونية.....40

1.3 ضعف بيئة الاستثمار.....42

2- المعوقات الاقتصادية والتخطيطية.....45

2-1 عوائق تمويل المشاريع السياحية.....45

2-2 ضعف الهياكل السياحية.....47

2-3 عوائق تخطيطية.....56

3- معوقات أخرى أثرت سلبا على التنمية السياحية.....57

3-1 غياب الثقافة السياحية والوعي السياحي.....57

3-2 التلوث البيئي.....60

3-3 تدهور الوضع الأمني.....63

4- اقتراح السبل والتدابير المقترحة للتنمية السياحية في الجزائر.....64

4-1 تفعيل وترقية الاستثمار السياحي.....64

2-4 تعزيز الأمن والاستقرار وتنمية الوعي السياحي.....65

3-4 تبني إستراتيجية تسويقية ودعم التكوين في الميدان السياحي.....66

4-4 المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية كآلية إستراتيجية لتنمية السياحة.....67

خلاصة.....74

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على التنمية السياحية في ولاية جيجل

تمهيد.....76

1- لمحة عامة على ولاية جيجل.....77

1.1 التعريف بولاية جيجل.....77

1.2 المقومات السياحية بولاية جيجل.....78

1.3 الهيئات السياحية بولاية جيجل.....84

2- التنمية السياحية بولاية جيجل.....87

2-1 عراقيل التنمية السياحية بولاية جيجل.....87

2-2 آفاق التنمية السياحية في ولاية جيجل.....90

2-3 وتيرة المشاريع السياحية في ولاية جيجل.....95

3- البرامج التنموية للتهيئة السياحية بالولاية والحلول المقترحة.....100

3-1 البرامج التنموية للتهيئة السياحية بالولاية.....100

3-2 الحلول المقترحة للحد من معوقات التنمية السياحية بالولاية.....103

3-3 عرض نتائج المقابلة.....104

خلاصة.....106

الخاتمة.....108

قائمة المراجع

الملاحق

الملخص

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مؤشرات السياحة المستدامة	29
02	تطور عدد الزوار و الدخل و التكاليف بمحمية ضانا	32
03	تطور طاقة الإيواء آفاق 2013	68
04	توقع تطور عدد السياح حسب الأهداف المادية للمخطط التوجيهي للتنمية السياحية	69
05	المداخيل بالعملة الصعبة لمرحلة(2008-2013)	70
06	الجمعيات السياحية بولاية جيجل	87
07	طاقة الإيواء خلال 2014-2015	90
08	المخيمات العائلية خلال 2014-2015	91
09	حصيلة نشاطات الفنادق خلال 2014-2015	92
10	حصيلة نشاطات وكالات السياحة و الأسفار خلال 2014-2015	93
11	مناصب الشغل المستحدثة خلال سنة 2015	94
12	المشاريع في طور الإنجاز	97
13	المشاريع السياحية المتوقعة	98
14	المشاريع قيد الدراسة على مستوى الوزارة	99

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	المكونات الرئيسية لمحتوى التنمية	09

تعد السياحة من أهم الظواهر الاجتماعية و الاقتصادية الحديثة، التي شهدها العالم خلال العقود الماضية ولا تزال تشهدها بوتيرة متزايدة حيث أصبح قطاع السياحة أحد القطاعات الاقتصادية الحيوية و الأكثر أهمية و ديناميكية في العالم. و شهدت السياحة تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة و ذلك راجع إلى التطور الاجتماعي و الاقتصادي والتكنولوجي في دول العالم، حيث أصبحت مصدر رئيسي للدخل القومي وقطاعا هاما في توليد مناصب الشغل.

اليوم تسعى كل دولة إلى تطوير مواردها ومقوماتها، وإمكانياتها السياحية. بغرض جدب أكبر عدد ممكن من السياح لزيادة الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالتنمية السياحية أحد الأساليب لتحقيق ودعم التنمية الشاملة، لأنها عملية تكامل طبيعي ووظيفي بين عدد من العناصر الطبيعية الموجودة في المنطقة والمرافق العامة التي يتحتم وجودها كأساس لإقامة الاستثمارات السياحية ومقابلة احتياجات السائحين.

على الرغم من الأهمية المتزايدة للقطاع السياحي في العديد من الدول إلا أن هذا القطاع في الجزائر لم يرقى بعد إلى المستوى المطلوب رغم توفر مؤهلات سياحية هائلة من تراث عريق وتاريخ أصيل ومناظر خلابة ومواقع جذابة، فقد بقيت الإنجازات محدودة، إذا ما قرناها بالبلدان المجاورة.و رغم مختلف الجهود المبذولة لتنمية قطاع السياحة إلا أنه مازال ضعيفا ويواجه عددا كبيرا من المعوقات أثرت على تطوره وعلى تحقيق تطلعات الدولة والمجتمع.

1-الإشكالية:

لأجل النهوض بقطاع السياحة يستوجب الأمر اتخاذ مجموعة من الإجراءات اللازمة لمواجهة كل المعوقات التي تقف أمام السياحة الجزائرية. ومن هنا يمكننا طرح التساؤل الجوهري التالي: **ما هي أهم معوقات التنمية السياحة في الجزائر عامة وفي ولاية جيجل خاصة؟**

2-الأسئلة الفرعية:

وعلى ضوء هذه الإشكالية يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

-ماذا نقصد بالتنمية السياحية؟

-ما هي معوقات التنمية السياحية في الجزائر؟

-ما هي الحلول والتدابير الممكنة لتنمية السياحة في الجزائر؟

-ما هو واقع التنمية السياحية في ولاية جيجل و ما هي أهم العراقيل التي تواجهها؟

للإجابة على هذه الإشكالية والتساؤلات المطروحة صغنا الفرضيات التالية:

-الجزائر تملك مقومات سياحية كافية من أجل التنمية السياحية.

-ضعف الاستثمار السياحي من بين المعوقات التي تواجه التنمية السياحية في بلادنا.

-تأخر القطاع السياحي ناتج عن عدم المعالجة الجدية للمشاكل والتحديات التي يواجهها.

- توجد معوقات تعيق التنمية السياحية في ولاية جيجل.

3-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معرفة المعوقات التي تقف أمام التنمية السياحية في الجزائر عامة و في ولاية جيجل خاصة بالإضافة إلى معرفة الإجراءات اللازمة لتحقيق التنمية السياحية في الجزائر.

4-دوافع اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لاختيار الموضوع منها ما هو ذاتي و منها ما هو موضوعي و يمكن ذكرها فيما يلي:

***دوافع ذاتية:**

-محاولة اكتساب معارف في المجال السياحي.

-ميولنا الشخصي لموضوع التنمية السياحية.

-تماشي الموضوع مع تخصص الدراسة اقتصاد و تسيير سياحي.

***دوافع موضوعية:**

-إثراء المكتبة العلمية و محاولة إفادة الطلبة و الباحثين بخصوص الموضوع.

-الدور الفعال الذي يلعبه القطاع السياحي في الاقتصاديات المعاصرة.

-ندرة البحوث و الدراسات المتخصصة في موضوع التنمية السياحية

5-أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة فيما يلي:

-دراسة التنمية السياحية من حيث معرفة أهدافها، أشكالها، و متطلباتها.

-تسليط الضوء على أهم معوقات التنمية السياحية في الجزائر.

-الكشف على التدابير و الإجراءات اللازمة لتحقيق التنمية السياحية في بلادنا.

-معرفة مدى اهتمام الجهات المسؤولة في ولاية جيجل بالتنمية السياحية.

-دراسة واقع التنمية السياحية في ولاية جيجل و المعوقات التي تواجهها.

6-صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا صعوبات في سبيل إعداد هذا البحث سنذكرها فيما يلي:

-ضيق الفترة المخصصة لإعداد المذكرة.

-قلة الإحصائيات الجديدة و الوافية عن حالة القطاع السياحي للجزائر.

7-منهج ومصادر الدراسة:

1-7-المنهج المتبع:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لإنجاز هذه الدراسة، و قد جمعت البيانات والمعلومات من مصادر ثانوية شملت المراجع العلمية حول موضوع الدراسة، ومصادر أولية متمثلة في مقابلات مع مسؤولي مدرية السياحة لولاية جيجل.

2-7-مصادر الدراسة:

استعملنا في هذه الدراسة مجموعة من الأدوات نذكرها فيما يلي:

-قائمة الأسئلة.

-المقابلات.

8- الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي تمكنا الإطلاع عليها، والتي تناولت موضوع الدراسة من زاويتها الخاصة مايلي:

دراسة للباحث عوينان عبد القادر، تحت عنوان السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات في ظل الإستراتجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، أطروحة دكتوراه، وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهم معوقات السياحة، وتوصلت الدراسة إلى أن الجزائر تسعى إلى تطوير السياحة بها، وأظهرت الدراسة أن الجزائر لديها المقومات الكافية من أجل تنمية السياحة.

8-هيكل الدراسة:

لأجل دراسة معوقات التنمية السياحية في الجزائر قسمنا دراستنا إلى جانبين، الجانب الأول نظري و الثاني تطبيقي. تضمن الجانب النظري على فصلين يتناول في الفصل الأول مدخلا عاما حول التنمية السياحية حيث تطرق لمفاهيم التنمية السياحية، خطة التنمية السياحية و متطلباتها، والتنمية السياحية المستدامة. تعرض الفصل الثاني إلى بعض عقبات التنمية السياحية في الجزائر، حيث ركز على معوقات الاستثمار، والمعوقات الاقتصادية والتخطيطية، ويقدم بعض الاقتراحات حول تحقيق التنمية السياحية في الجزائر .أما الفصل الثالث فقد خصص للدراسة الميدانية التي ركزت على واقع التنمية السياحية ومعوقاتها بولاية جيجل.

تمهيد

بالرغم من كل الإمكانيات و المقومات التي تتمتع بها الجزائر من عناصر الجذب السياحي والتي قلما تتوافر في أي منطقة أخرى من حيث تكاملها واحتوائها لأنواع السياحة، والتي تجعلها قطبا سياحيا، وتسعدها بالنهوض بالسياحة الجزائرية، فإن الجزائر لا تزال من الدول القليلة التي يستفاد منها، وذلك لأن هناك مجموعة من المعوقات التي تحد من التنمية السياحية في الجزائر. ومن أجل تحديد هذه المعوقات نقوم بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

1. معوقات الاستثمار السياحي
2. المعوقات الاقتصادية والتخطيطية
3. معوقات أخرى أثرت سلبا على التنمية السياحية في الجزائر
4. اقتراح السبل والتدابير اللازمة للتنمية السياحية في الجزائر

1. معوقات الاستثمار السياحي

إن الاستثمار السياحي في الجزائر جزء لا يتجزأ من الاستثمار العام ، فكل العراقيل التي تقف أمام الاستثمار بصفة عامة تقف كذلك أمام الاستثمارات السياحية ، سواء كانت هذه الاستثمارات السياحية محلية أو أجنبية.

و بالتالي سوف نعالج في هذه النقطة أهم العراقيل التي تقف أمام التنمية السياحية في الجزائر.

1.1. عائق العقار السياحي

يعتبر العقار السياحي من أهم العراقيل التي تقف أمام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، نظرا لتعقد إجراءات الحصول على مثل هذه العقارات من جهة ، وارتفاع أسعارها من جهة أخرى. وحاليا لا يزال العقار في الجزائر رهين الكثير من العراقيل والممارسات منها ما هو موضوعي، ومنها ما هو مرتبط بمظاهر السمسرة و المضاربة في العقار.

1-1-1.أنواع العقار و خصائصه

يتم تصنيف العقار في الجزائر إلى عقارات خاصة بالجانب السكني التي تضم الشقق والمنازل، وعقارات تجارية لمحلات البيع والمراكز التجارية، والعقارات الزراعية والفلاحة، وهناك أيضا عقارات الإدارات العمومية والحكومية، بالإضافة إلى العقارات الصناعية. [1]

شهد العقار في الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية موجة من المضاربة و السمسرة، إذا أصبح العقار مصدرا للثراء و الربح السريع، مما ألحق أضرار جسيمة بالاقتصاد الوطني، وتعطيل العديد من المشاريع التنموية ، بالإضافة إلى تحويل العديد من الأراضي الزراعية لغرض البناء، حيث أصبح توسع المباني على حساب الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة دون تدخل الجهات المختصة لوقف مثل هذا الزحف على الأراضي الزراعية. بالإضافة إلى ذلك احتكار البلديات للأراضي وفرض أسعار إدارية ساهمت في انتشار مشكلة المضاربة في العقار. إن كل هذه الأسباب أدت إلى تعميق مشكلة العقار في الجزائر، وعملت على خلق سوق موازية للعقار والمضاربة فيه، مما قلصت من إتاحة الفرصة أمام الاستثمار في الجزائر .

وتعترض عملية الحصول على العقار لأجل الاستثمار عدة مشاكل منها :[2]

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار؛
- تقل الإجراءات و تقديم نفس الملفات لمختلف هيئات ترقية الاستثمار؛

---

1 محبوب بن حمودة ، إسماعيل بن قانة ، **أزمة العقار في الجزائر و دوره في تنمية الاستثمار الأجنبي** ، مجلة الباحث ، عدد 7 ، 2007 ، ص 103.

2نفس المرجع ، ص 103.

– تكاليف تخصيص الأراضي مرتفعة، خاصة تكاليف التهيئة.

2-1-1 إشكالية العقار السياحي

يتطلب النشاط في العقار السياحي موارد كبيرة لإنشاء المرافق السياحية الأساسية من فنادق ومراكز سياحية. وعليه جاء القانون 03/03 الصادر بتاريخ 17/02/2003 و المتعلق بالمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية "يتشكل العقار السياحي القابل للبناء من الأراضي المحددة لهذا الغرض في مخطط التهيئة السياحية و يضم الأراضي التابعة للأملاك العمومية و الخاصة و تلك التابعة للخواص "[3]

ورغم هذه الإجراءات القانونية إلا أنه تبقى هناك عراقيل حالت دون تثمين مناطق التوسع السياح ومنها:[4]

– الانقطاع الملاحظ في مجال متابعة وإتمام المشروع الإجمالي للتوسع السياحي؛

– عدم استكمال معظم دراسات التهيئة والتي لم تنتهي فيما يخص مراحل الانجاز والتمويل؛

– عدم وجود الأدوات والآليات المختصة في تسيير العقار السياحي؛

– قلة الموارد المالية للدراسات العامة للتهيئة السياحية وتجهيزها بالمرافق الأساسية؛

– الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي وانتشار البناءات الفوضوية وغير الشرعية بهذه المناطق؛

– تراجع مساحات مناطق التوسع السياحي نظرا للتدهور الحاصل في المواقع السياحية؛

– تدهور الموارد الطبيعية من خلال نهب رمال الشواطئ وغياب قواعد العمران، مما أدى إلى تغيير الموارد عن طبيعتها السياحية.

2-1 العوائق الإدارية والقانونية

عملت الجزائر على تشجيع الاستثمارات بصفة عامة كما فتحت الباب أمام الاستثمارات السياحية، فوضعت العديد من الامتيازات بغية جلب الاستثمارات الأجنبية في المجال السياحي، ولكن في واقع الأمر هناك عدة عراقيل قد يواجهها المستثمر سواء كان محليا أو أجنبيا قبل الانطلاق في مشروعه الاستثماري، ومن أهم هذه العراقيل نجد الإجراءات الإدارية المرهقة للمستثمر السياحي.

2-1-1 كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية

3 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 63 ، 2010، ص 4.

4 عوبنان عبد القادر ، مرجع سابق، ص 219.

رغم التسهيلات التي تقدمها الجزائر للمستثمر السياحي إلى أن الواقع يكشف أن الإجراءات التي تنص عليها القوانين الجزائرية يخضع المستثمر من القيام بعدة إجراءات قبل الوصول إلى إنشاء مؤسسته، ونجد كذلك المستثمرين يشكون كثيرا من العراقيل الإدارية وانتشار البيروقراطية الشديدة، كالبطء في العمل الإداري وصعوبة فهم الموظف في الدولة لتفاصيل طلب المستثمر، بالإضافة إلى تعدد القوانين والأنظمة والتعديلات في القوانين وانتشار الفساد في تطبيق القانون ، هذه الممارسات السلبية أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني.[5]

2-2-1 الفساد الإداري و غياب الشفافية

كثرة العراقيل وتعقد الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية في جانب الاستثمار السياحي، هذه المظاهر السلبية تؤدي إلى بروز ظاهرة الفساد الإداري، حيث يلجأ المستثمر إلى الطرق غير القانونية كالرشوة والوساطة والمحسوبية لتسريع الإجراءات و الحصول على الخدمة.[6]

3-1 ضعف بيئة الإستثمار

الاستثمار يحتاج إلى بيئة استثمارية تتوفر فيها مقومات نجاح المستثمر في حسن الاختيار للفرص الاستثمارية المتاحة ومن أبرز هذه المقومات :[7]

- سياسات ضريبية مشجعة تتضمن إعفاءات ضريبية لمدة معينة يتم إخضاع الدخول المتأتية من الاستثمار بعدها إلى الضريبية؛
- توفر فرص استثمارية مناسبة في ظل اقتصاد يتسم بالرخاء و النمو الاقتصادي؛
- وجود أسواق مالية يسهل تداول (الأوراق المالية) الأسهم والسندات فيها.

كما عملت الجزائر على وضع قوانين مشجعة على الاستثمار منها ما يلي:

أ- **قانون الاستثمار لسنة 1993:**

صدر المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 و المتعلق بترقية الاستثمارات . و الذي يخص انفتاح الاقتصاد الوطني الجزائري على رأس المال الخاص الوطني و الأجنبي و لا يترك مجالا للاختلاف بين المتعاملين العموميين و الخواص الوطنيين و الأجانب، و تجسيدا للسياسة التشجيعية

---

5 مرجع سابق ،ص 221.

6 منصوري زين ، **واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر** ، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا ، جامعة الشلف ، العدد 2 ، ص 142.

7 خالد مقابلة ، **فن الدلالة السياحية** ، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن،2003، ص 116.

للاستثمار أحدثت الجزائر وكالة مكلفة بترقية و متابعة الاستثمار خولت لها صلاحيات معتبرة فيما يخص منح الامتيازات الجبائية و الجمركية، زيادة على تقديم تسهيلات و دعم تقني للمستثمرين.[8]

ب- **قانون الاستثمار لسنة 2001:**

حدد القانون المتعلق بتطوير الاستثمار بالجزائر الصادر في سنة 2001 النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية و المنجزة في النشاطات المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز أو الرخصة و يتم انجازها بحرية تامة مع مراعاة التنظيمات المتعلقة بالنشاطات وحماية البيئة.[9]

وقد أولت الدول المتقدمة اهتمام كبير للاستثمار من خلال قيامها بإصدار القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار واللازمة لانتقال رؤوس الأموال.

أما في الدول النامية فلم يولي هذا الموضوع الاهتمام الكافي بسبب ندرة رأس المال في هذه الدول. وتعود هذه الندرة في رأس المال للأسباب الآتية:

– انخفاض معدلات نمو الدخل القومي؛

– ارتفاع معدلات الاستهلاك؛

– عدم توفر البيئة والمناخ الملائم للاستثمار؛

– ضعف الوعي الادخاري والاستثماري.

– الاستخدام الغير العقلاني لرأس المال المتاح.

وقد عملت هذه الدول على تشجيع الاستثمارات من خلال ما يلي:

1- **الحوافز الموجهة أساسا للاستثمارات السياحية.**

تعتمد الدولة في الكثير من الأحيان على سياسة تقديم الحوافز الموجهة لتشجيع الاستثمار السياحي، فمثلا تونس يتم فيها توجيه الحوافز الضريبية إلى المشاريع الخاصة بالقطاع السياحي، ما أثر بصفة إيجابية على الاستثمارات السياحية بها. لكن في قانون الاستثمار الجزائري، نجده يقدم حوافز متنوعة بما فيها الحوافز

8 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 93/12 المؤرخ في: 05/10/1993، المتعلق بترقية الاستثمارات الصادرة في: 10/10/1993، العدد 64، ص 32.

9 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 01–16 المؤرخ في: 21/10/2001، المتعلق بتطوير الاستثمارات، الصادرة في: 26/10/2001، العدد 62، ص 29.

الضريبية إلى قطاعات الاستثمارات دون تحديد قطاع بعينه. و بالتالي فهي تفتقر إلى التفصيل فيما يخص القطاعات و منها القطاع السياحي.[10]

2- **التسهيلات المتعلقة برجال الجمارك**

لم تكن هناك قوانين موحدة حول الأمتعة الشخصية و المواد المسموح بإدخالها إلى أي قطر يقصد السياحة أو السفر و إنما اتبعت الدول أنظمة و تعليمات حاولت الحفاظ قدر الإمكان على مصالحها القومية أو الوطنية وخاصة التي تتعلق بالتراث والعادات والتقاليد والأغراض الدينية وغير ذلك.[11]

قد كان المسافر يدخل بعض المواد التي يعتقد بأنها ضرورية عند زيارته البلد المقصود مما يسبب مشاكل ومعوقات لإجراءات الدخول من قبل سلطات الجمارك، وقد حدد بشكل واضح جميع الحاجات الضرورية التي يستطيع السائح حملها أثناء سفره.

3- **التسهيلات المتعلقة بالعملات وطرق تحويلها**

تعتبر العوامل الاقتصادية من العوامل الفاعلة لدراسة حركة السياحة الدولية والإقليمية والمحلية ونظرا لارتفاع نفقات السفر والكلفة العالية التي كان يتحملها المسافر أو السائح أثناء سفره.

إضافة إلى ظهور وسائل الإيواء المتنوعة كالفنادق المختلفة الأصناف والدرجات والمثيلات والمخيمات والشقق. باختصار إن الظروف الاقتصادية تصبح عامل مؤثر في تحديد السائح عند التخطيط للقيام في أية رحلة للنواحي الآتية : اتجاه الحركة السياحية ومكان الإقامة ومدة الإقامة، القوانين والأنظمة والتعليمات التي تطبقها بعض الأقطار على العملات الصعبة أثناء سفر الأشخاص الذين تنطبق عليهم شروط تعريف السائح أثناء مغادرتهم البلد عبر نقاط الحدود الدولية تتطلب عمل المسافر بعض النقود والعملات أو اتخاذ إجراءات أخرى تعويضية كبديل يتحملها أثناء سفره ومنها حساباته ومدخراته الشخصية بالمؤسسات المالية أو مصارف تجارية كالحساب الجاري.[12]

---

10 عوينان عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، ص 228.

11 موقف عدنان عبد الجبار الحميري ، □□□□□□□ □□□□□□□ □ □□□□□□□□□ □□ □□□□□ □□□□□□□ ، الطبعة الأولى ، دار الوراق للنشر و التوزيع ، الأردن ، عمان ، 2010 ، ص 130.

12 نفس المرجع ، ص 13.

وفي الأخير نصل إلى أن الجزائر عملت جاهدة على وضع تسهيلات من خلال قوانين والتشريعات التي صدرتها سنة 1993و 2001 من أجل قانون الاستثمار والذي يخص منح الامتيازات الجبائية والجمركية، وتقديم تسهيلات دعم تقني للمستثمرين، إلا أنها لم تحظى بالشكل الكافي من هذه الاستثمارات. هذا ما أشارت إليه إحصاءات منظمة السياحة العالمية لعام 2007 أن نسبة مساهمة الاستثمار السياحي في الاستثمار المحلي الإجمالي في الجزائر يصل إلى أدنى مستوياته بنسبة 5.9% بمعدل نمو 9.2%.[13]

يرجع ذلك إما لعدم خبرة القائمين على تخطيط هذه الاستثمارات، أو إلى أن هذه السياسات والبرامج المقدمة للمستثمرين لم يتم تصميمها وفقا للمتطلبات الحقيقية لخطط التنمية السياحية، حيث أن الحوافز والامتيازات المقدمة لبناء فندق ليست هي نفسها التي تقدم لإنشاء شركة للرحالات السياحية أو لتطوير إحدى الخدمات السياحية، وبالتالي يذهب معظم المستثمرين للاستثمار في المشروعات ذات العائد السريع ورأس المال المنخفض أو القليل.

2-المعوقات الاقتصادية و التخطيطية

يمكن القول بأن صياغة المشروعات التنموية في غير توافق مع الواقع الاقتصادي. وهذا يشكل تحديا أمام التنمية بصفة عامة، والتنمية السياحية بصفة خاصة.

2-1 عوائق تمويل المشاريع السياحية

قبل أن نتطرق إلى العوائق التي تقف أمام تمويل المشاريع السياحية يجب أن نقوم بتعريف التمويل.

2-1-1 تعريف تمويل المشاريع السياحية:

يمكن تعريف التمويل على أنه عملية تجارية تختص بكل ما يحدث في الشركة السياحية من العمليات المالية الهامة والتي تتصل مباشرة بالنقدية ويشمل على الأعمال التي يقوم بها المدير المالي المسؤول بالحصول على الأموال وإدارتها لاستخدامها في الشركة السياحية بدلا من اعتباره اختصاصا استشاريا يهتم بعمليات الحصول على الأموال وفي هذا المعنى الأعم فإن المسألة الأساسية في السياسة المالية هي الاستخدامات الرشيدة المحتملة بقصد تحقيق الأهداف المالية العامة التي تحددها الشركة السياحية لنفسها.[14]

13 التعاون العربي في قطاع السياحة، الفصل الثاني عشر، 2007، ص 220.

14 موقف عدنان عبد الجبار الحميري ، مرجع سابق، ص 35.

2-1-2-مصادر تمويل المشاريع السياحية

يوجد مصدريين أساسين لتمويل المشاريع السياحية هما:

2-1-2-1:المصادر الداخلية:

تقسم المصادر الداخلية إلى:[15]

- الأرباح المحتجزة؛
- الاستئجار؛
- الاستئجار التمويلي؛
- الاستئجار التشغيلي؛
- البيع مع إعادة التأجير؛
- شهادة استثمار الآلات و المعدات.

2-2-1-2 المصادر الخارجية: والتي تقسم إلى الآتي:[16]

- الأسهم بأنواعها العادية والممتازة؛
- السندات بأنواعها المختلفة؛
- التمويل من خلال السحب المصرفي؛
- التمويل من خلال قروض مصرفية، والتي تقسم بدورها إلى قروض قصيرة، متوسطة، وطويلة الآجل؛
- القرض التجاري؛
- المضاربة برأس المال.

3-1-2 إشكالية تمويل المشاريع السياحية: إن صعوبة الحصول على تمويل المشاريع السياحية راجعا أساسا إلى غياب المؤسسات المالية والبنكية المتخصصة في تمويل الاستثمار السياحي، وهذا العامل هو السبب الرئيسي الذي يعرقل المشاريع السياحية في نظر المستثمرين، مما أدى إلى نقص المشاريع السياحية، ضيف إلى ذلك فالمستثمر ينظر إلى النظام البنكي الجزائري على أنه غير ذو فعالية وغير قادر على توفير متطلبات الاستثمار، وعلى هذا الأساس فإن النظام البنكي الجزائري أصبح يشكل أحد العقبات الهامة أمام

15 نفس المرجع، ص 39.

16 نفس المرجع، ص 40.

المستثمرين، سواء المحلين أو الأجانب، بحيث أنه لا يستجيب لشروط و متطلبات التحولات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر، فهو يفتقر إلى الخبرة المهنية لدى المشرفين على البنوك، بالإضافة إلى الاعتماد على الطرق الكلاسيكية في تسير البنوك، مع هيمنة القطاع العمومي على النظام البنكي.[17]

ونجد كذلك البنوك الجزائرية غير قادرة على تمويل الاستثمارات السياحية، إذ أن إنشاء مثل هذه الاستثمارات تتطلب تمويل كبير، نظرا لما ستوفره هذه الاستثمارات السياحية من مرافق متعددة (صحية، رياضية، ترفيهية، الاستجمام) حيث تتلاءم مع رغبات السياح، وحاليا فإن القدرات التمويلية الوطنية متوفرة وتسمح بتمويل جل الاستثمارات السياحية، وعلى الرغم من ذلك يصعب الوصول إلى هذه الموارد ثم كيفية استخدامها، ضيف إلى ذلك القروض المقدمة في إطار الاستثمارات السياحية غير مشجعة نظرا لكون معدلات الفائدة عليها مماثلة وليست منافسة لباقي القروض الممنوحة للأغراض غير الاستثمارية.[18]

المشاريع السياحية تتطلب استثمارات ضخمة وذات أسعار فائدة منخفضة، وهذا ما يعد أحد المشاكل التي تحول دون وصول الاستثمارات إلى مناطق التوسع السياحي التي شهدت ومازالت تشهد تداولا عليها من قبل الأجانب، دون أن يفضي ذلك إلى استثمارات حقيقية.

2-3 ضعف الهياكل السياحية

رغم توفر البلد على مجموعة من الهياكل ومرافق سياحية إلا أنها تبقى عرضة لبعض العراقيل والنقائص.[19]

1-2-3 النقل السياحي:

يعتبر النقل السياحي أحد أهم العناصر الأساسية لقيام النشاط السياحي على اعتبار أن المنتج السياحي لا ينقل بل يستوجب حضور المستهلك (السائح) إلى عين المكان. الارتباط وثيق بين النقل وصناعة السياحة، حيث أن التطورات الكبيرة التي عرفتها صناعة السياحة كانت نتيجة التطور الكبير الذي عرفته صناعة النقل (البري، البحري، والجوي)، فكان للنقل الجوي كبير الأثر في ظهور العديد من الدول على خريطة العالم السياحية.

إن القطارات كوسيلة نقل متميزة في تكوينها ونمط سيرها تستند فئة كبيرة من المسافرين باستخدامها في السفر والسياحة، وخاصة القطارات ذات الطابع التاريخي، فهي تتيح فرصة المساعد والتنقل داخل القطار والتعارف

17 سعاد صديقي ، □□□ □□□□□□ □□ □□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□ ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2005-2006، ص 129.

18 منصوري زين، مرجع سبق ذكره، ص 142.

19 طارق عبد الفتاح الشريعي ، **اقتصاديات النقل السياحي** ، **مؤسسة حواس الدولية** ، مصر، 2011، ص 27.

مع الآخرين، كما يمكن للسائح في بعض الرحلات من التوقف في المحطات لزيارة معالم حول المحطة، والعودة لاحقا لمتابعة الرحلة بنفس الخط بقطار يليه ، بعض القطارات تقدم تسهيلات مبيت خلال الرحلة في مقصورات القطار، مثل قطار اجيستان في الهند أو قطار الشرق السريع (إكسبريس) من أوروبا للشرق ، أو قطار عبر سيبيريا و قطارات عديدة في الولايات المتحدة.[20]

الشواطئ تتطلب خدمات معينة ، كإعداد اليخوت و البواخر من أجل التجوال ، و توفر أيضا خدمات مرافقة للسياح مثل توفر حافلات لجولات السياح البرية.

كل هذا تتوفر علية الدول السياحية ، إلا أن الجزائر تعاني من نقص كبير في هذه المرافق . و هذا سبب في عرقلة التنمية السياحية.و ذلك من خلال عدم القدرة على توفير خدمات نقل كمية و نوعية متكيفة مع الطلب، مع تسعير مبالغ فيه مقارنة مع شركات النقل الجوي لدول الجوار. هناك كذلك سوء الربط الجوي باتجاه الجنوب (نحو الوجهات و المواقع السياحية ، الأهقار و حظيرة الطاسيلي).

2-2-3 الارتباط بين السياحة والنقل : [21]

إن العلاقة بين السياحة والنقل علاقة وثيقة وهذا الارتباط تؤكده العلاقة بين تطور وسائل النقل وبين السياحة، حيث كانت السياحة قبل اختراع الآلة تعتمد على وسائل انتقال بدائية من أنعام ودواب الحمل، والجر، ومركبات مجرورة بهذه الدواب، وكذلك كل أنواع السفن والقوارب المستخدمة في الأنهار والبحار والمحيطات وفرضت هذه البدائية محدداتها على السياحة (خصوصا: الدينية والسفاري ، والثقافة) .من حيث طول هذه الرحلة وتنظيمها في شكل قوافل وضرورة حمل كل مستلزمات الإعاشة من طعام وشراب ومعدات إقامة.

إن تقدم وسائل النقل البحري ووسائل النقل البري من سكك حديدية وسيارات، وإنشاء وتجديد و توسيع طرق النقل البري خارج وداخل الدول ساهم في التنقل والانفتاح بين الدول. ونتيجة لكل هذا نجد أن وقت السفر قد قل بدرجة كبيرة ، وترتب على هذا دخول فئات جديدة مستهلكة لمنتج السياحة وهي الطبقات العاملة والتي ترغب في الحصول على إجازاتها السنوية خارج دولها.

بالإضافة إلى الرحلات التي قامت بها المنشآت الصناعية والتجارية لعاملها كحافز على العمل، كذلك الاختلاف في أحوال الطقس والمناخ ساعد على التفكير في قضاء عطلات عيد الميلاد، ورأس السنة خارج الدول الباردة إلى الدول الدافئة والحارة نسبيا.

---

20 رعد مجيد العاني ، □□□□□□□□□ □ □□□□□□□ □□□□□□□ ، الطبعة الأولى ، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن ،2008 ، ص 128.

21 طارق عبد الفتاح الشريعي ، مرجع سابق، ص 30.

مما سبق يتضح وجود علاقة قوية بين السياحة والنقل.

يؤثر النقل أولا بالطلب السياحي، فكلما تطورت وسائل النقل زاد الطلب السياحي والعكس صحيح مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. وفي الأنشطة الاقتصادية الأخرى يلاحظ ثبات المستهلك وفي الغالب تنقل السلع إلى الأسواق القريبة منه، أما في النشاط السياحي فالعكس هو الوارد، حيث ثبوت المنتوج السياحي والمستهلك (السائح) هو الذي ينتقل لشراء المنتوج السياحي، وهنا تكمن أهمية النقل في الطلب السياحي، فالتعامل في عملية النقل لا يتم مع صناديق أو أكياس أو علب، وإنما يتعامل مع الإنسان وهنا تصعب وتتعقد العملية نظرا لما يمتاز به الإنسان من طبيعة بيولوجية وإحساس وشعور ومزاج وهذا يتطلب بالتالي توفير كل وسائل الراحة و الأمان لنقل المسافرين والتعامل معهم بدقة وبأسلوب مهذب يختلف كليا عن طريق التعامل مع البضاعة أو السلعة المنقولة.[22]

كما يؤثر النقل بالعرض السياحي أيضا، فعملية التنمية السياحية تعتمد كليا على عملية النقل، وما تقوم به من نقل عناصر الإنتاج المختلفة واللازمة لتحقيق الاستثمار السياحي، وبذلك تتحقق القاعدة الآتية:" فكلما تطورت وسائل النقل نما العرض السياحي والعكس صحيح مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة." كما أن توافر وسائل النقل تعني إيصال التنمية السياحية إلى أبعد الأقاليم وإمكانية استثمارها سياحيا.[23]

3-2-3 طرق النقل في الجزائر:

تعتمد الجزائر على طرق عديدة من بينها ما يلي:[24]

1-3-2-3 الطرق البرية:

تمتلك الجزائر أكثر من 104 ألف كلم (25%) وطنية تزداد كثافتها في الشمال أكثر من الجنوب. 38100كلم (37%) طرق ترابية صالحة للسير و الحركة، كما تربط الجزائر مع دول الساحل طريق عابر للصحراء يسمى طريق الوحدة الإفريقية على مسافة 2344 كلم لتسهيل الوصول إلى موانئ الجزائر، كما أنشئت الطريق السيار شرق غرب و الذي يربط حدودها مع تونس و المغرب لتسهيل الحركة بين جهات الوطن تبلغ مسافته 1216كلم.

2-3-2-3 السكك الحديدية:

22 مثنى طه الحوري ، **إسماعيل محمد علي الدباغ ، اقتصاديات السفر و السياحة** ، الطبعة الأولى ، دار الوراق للنشر و التوزيع ، الأردن ، عمان ، 2013 ، ص 236.

23 نفس المرجع، ص 236.

24 حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص 110.

تربط شبكة السكة الحديدية أهم المدن الشمالية يبعضها وتصل خطوطها من مناطق استخراج المواد الأولية إلى وصولها للمدن الصناعية والموانئ، و تعد من أهم الدول الإفريقية من حيث كثافة السكك الحديدية والتي يبلغ طواها 4200 كلم، منها 215 كلم خطوط مكهربة وتغطي 17% من النقل البري.

3-3-2-3 النقل الجوي:

نظرا لشاسعة المساحة وبعد المسافات بين جهات الجزائر واتساع مساحة الصحراء أصبح للنقل الجوي أهمية خاصة، و يتكون الأسطول الجوي من 63 طائرة معظمها من نوع بونيغ وايرباص وتضمن شركة الخطوط الجوية الجزائرية سنويا نقل 306 مليون مسافر و نحو 30 ألف طن من البضائع، كما يوجد 55 مطار منها 12 مطار دولي والباقي داخلي جهوي أو خاص أهمها مطار هواري بومدين ومطار وهران.

4-3-2-3 النقل البحري:

يتم النقل البحري عبر 17 ميناء بعضها مخصص لتصدير المحروقات كميناء بجاية، سكيكدة، بينما ميناء الجزائر العاصمة، وهران و عنابة موانئ متعددة النشاطات كما يتضمن الأسطول البحري 74 سفينة بحرية منها 5 ناقلات بترول، 9 ناقلات الغاز السائل، 7 لنقل المواد الكيميائية و 3 لنقل الأفراد و البضائع.

رغم ما تتوفر عليه الجزائر من وسائل نقل، إلا أنها تبقى تواجه عراقيل في التنمية السياحية، و هذا راجع إلى أن نوعيته و كميته ليست متكيفة مع الطلب السياحي.

2- أداء وكالات الأسفار وتأهيل وتكوين المستخدمين:

1-2- ضعف أداء وكالات الأسفار:

عرفها القانون الجزائري وقم 99/06 الصادر في 4 أفريل سنة 1999 على أنها" كل مؤسسة تمارس بصفة دائمة نشاطا سياحيا، يتمثل في بيع مباشر أو غير مباشر رحلات و إقامات فردية أو جماعية، و كل أنواع الخدمات المرتبطة بها".[25]

يضم القطاع السياحي الجزائري 783 وكالة فمعظمها يرتكز في العاصمة 248 وكالة، أما الأخرى موزعة في كل ربوع الوطن، بلغ المستخدمين على مستوى هذه الوكالات ما يقارب 681 مستخدم سنة 1999، أما عدد الذين استخدموا هذه الوكالات في تنقلاتهم بلغ حوالي 40.789 سائح أغلبهم جزائريين، و تم تقدير رقم

25 القانون رقم 69/09 المؤرخ في سنة 1999، يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالات السياحة و الأسفار.

أعمال هذه الوكالات بحوالي 47.96 مليون دينار في سنة 1999، حيث تقوم بالوظيفة التجارية و التسويقية للمنتوج السياحي من خلال:[26]

– حجز الغرف في المؤسسات الفندقية و العمل على تقديم أحسن الخدمات للسياح؛

– استقطاب ومساعدة السياح الأجانب خلال إقامتهم؛

– تسويق الرحلات وبيع التذاكر والتعريف بالتراث الوطني في الخارج؛

– تنظيم الملتقيات والمؤتمرات؛

– بيع تذاكر النقل البري، البحري، والجوي؛

– تأجير السيارات للسياح بالسائق أو بدون سائق، ونقل الأمتعة وكراء البيوت، وغيرها من معدات التخييم؛

– تنظيم جولات و زيارات برفقة مرشدين داخل المدن و المواقع و الآثار ذات الطابع السياحي و التاريخي؛

– وضع خدمات المترجمين و المرشدين السياحيين تحت تصرف السياح؛

– حسن الضيافة و تقديم المساعدة للسياح.

وفي الواقع كشف تقرير أعدته مديرية السياحة لولاية الجزائر، أن جل الوكالات السياحية المتواجدة لا تقوم بالمهام الموكل إليها بشكل كامل، من خلال العمل على إنعاش السياحة الجزائرية، على الرغم من امتلاكها الفرصة والإمكانيات اللازمة لاستقطاب السياح، بل يقتصر دورها في بيع التذاكر، وذلك بنسبة 60% من العدد الإجمالي، و تبقى نسبة الخدمات الموزعة على مستوى الوكالات السياحية تنحصر في تنظيم الرحلات بنسبة 30%، و نسبة 10% فقط من الوكالات السياحية تعمل على استقطاب السواح بالخارج، وأشار التقرير المعد من قبل مديرية السياحة للعاصمة، أن عدد الوكالات التي تنشط بالمجال السياحي بالعاصمة بلغ عددها 296 وكالة سياحية سنة 2010، وهذا العدد يشكل أكثر من ثلث الوكالات السياحية و الأسفار المعتمدة عبر الوطن.[27]

كما أن أداء وكالات السياحة و الأسفار ضعيف بسبب:[28]

26فريد لرقط، □□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□ □□□□□□□ □ □□□ □□□□□□□ رسالة ماجيستر، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2001، ص 23.

27 تقرير مديرية السياحة بالعاصمة يكشف 60%من الوكالات السياحية متخصصة في بيع تذاكر السفر فقط، على الموقع: http://www.ei.massa.com/arcontent/view/50696/45. 25/04/2016K, 16:30.

28 عام عيساني، **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، 2009/2010، ص 125.

– غياب التحكم في التقنيات الجديدة للسوق السياحية الدولية؛

– عدم التكييف مع الطرق العصرية للتسيير الإلكتروني من حجز وخدمات؛

– عدم وجود تنظيم لوكالات السفر و عدم وجود ميثاق يحكم المهنة؛

– أنشطة موجهة نحو السياحة الموفدة إلى الخارج (80% عمرة و أسفار نحو الخارج 10% استقبال لوكالات الجنوب) و 10% حجز للتذاكر.

2-2- نقص في تكوين و تأهيل المستخدمين: إن ضعف تكوين العمال داخل المؤسسات السياحية بحيث لا يستجيب لمتطلبات تطور تقنيات التسيير الحديثة ، كما أن ضعف التكوين انعكس سلبا على تسيير هذه المنشآت خصوصا و أنها على اتصال مباشر مع السائح و كل ذلك أدى إلى ضعف الخدمات الموجهة لهم. وذلك بسبب ما يلي :[29]

– نقص في تأهيل و مهنية المستخدمين في المؤسسات و الخدمات السياحية؛

– نوعية تكوين غير ملائمة لمتطلبات العرض السياحي.

على الدولة الاهتمام بمكاتب السياحة و السفر لأن مهمتها التعريف مثلا بالمواقع الأثرية والدول السياحية، وتسهيل عمل مختلف الرحلات للسياح، وليست فقط بيع التذاكر، إن بعض الوكالات تغلق بسبب قلة الخبرات والمؤهلات التي لا تليق بتنشيط السياحة، وكذلك العمل على إنشاء مراكز لتكوين وتأهيل المستخدمين من أجل إكسابهم مؤهلات للأفراد الذين يعملون في المؤسسات السياحية، لأنها تكون علة اتصال مباشر مع السياح، و هي تعكس صورة البلد السياحي.[30]

3- **غياب نظرة واضحة لمنتجات السياحة الجزائرية:**

يوجد غياب في النظر إلى المنتجات السياحية الجزائرية والسبب في ذلك مايلي:

– مواقع بلا صيانة و غير مثمنة بصورة كافية.

– غياب مواد مثيرة للجاذبية و قادرة على التمييز.

– غياب التعاون والتنسيق بين الفاعلين حول الأمور الأساسية المتعلقة بالنشاط في ميدان السياحة.

---

29 مثنى طه الحوري، مرجع سابق ، ص 125.

30 محمد الطائي ، **إدارة الفنادق و السياحة** ، الطبعة الأولى ، دار كنوز المعرفة ، الأردن ،2008، ص 172.

4- ضعف نوعية المنتج السياحي:[31]

4-1- ضعف نوعية الخدمات السياحية:

- تدني النظافة والصيانة في الفضاءات العمومية ؛
- خدمات سياحية مرتفعة السعر و ذات نوعية أقل مقارنة بدول الجوار؛
- غياب خدمات جذابة؛
- غياب أعمال لإبراز المنتجات المحلية.

4-2-إيواء وفندقه جد ضعيفة و ذات نوعية رديئة:

- عجز في طاقات الإيواء؛
- هياكل إيواء متآكلة و بأسعار مرتفعة نسبيا بالنسبة للسكان المحليين أو مقارنة بمستوى جودتها؛
- 10% فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية.

5- تغلغل ضعيف لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال في السياحة:[32]

- عدم كفاية مواقع الأنترنيت مع التركيز على ترقية الصحراء و الاكتشاف الثقافي (السياحة الصحراوية والثقافية)؛
- صعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال في قطاع السياحة.

6- ضعف في الترقية و التسويق:

- ضعف تسويق الوجهة الجزائرية؛
- ضعف في التعاون بين مختلف القطاعات والشركاء في قطاع السياحة؛
- وسائل ترقية متآكلة وغير مؤهلة لا تتماشى مع تقنيات الاتصال الحديث؛
- غياب أنشطة إعلامية، كالمشاركة في الصالونات والمعارض في الخارج.

وتوصلنا إلى أن الجزائر أمام تحدي تطوير منشآتها السياحية التي تتماشى وما تملكه من مواقع سياحية وهذا في إطار تعزيز توفير الخدمات التي ترافق عادة النشاط السياحي، إذ أنه لا معنى من توافر مواقع سياحية

---

31 عامر عيساني، مرجع سابق ، ص ص 124،125.

32 مرجع سابق ، ص 126.

دون أن يواكبها خدمات نقل، والإطعام والمبيت، وهذا كله لا يأتي إلا من خلال تواجد منشآت وبني تحتية تمكن من توفر ذلك ومواصفات عالمية. فالواقع يشير فيما يخص الفنادق إلى عجز في طاقات الاستقبال وعدم استجابة الكثير منها للمعايير الدولية، أما فيما يخص النقل فيسجل سوء الخدمات بشكل كبير خصوصا النقل الجوي (بسبب التأخر في الرحلات وسوء الربط بين المناطق السياحية المعروفة). وهو ما يدفع إلى ضرورة توسعة طاقات الاستقبال. وهذا كله يؤدي إلى عرقلة التنمية السياحية في الجزائر.

7- تأثير أنواع السياحة على التنمية السياحية في الجزائر

تتميز الجزائر بثلاثة أصناف من السياحة و هي: السياحة الساحلية، السياحة الجبلية، السياحة الصحراوية، وفضلا عن الأصناف الثلاثة يمكن الإشارة إلى صنف رابع و هو سياحة الحمامات المعدنية حيث يوجد أزيد من 202 منبعا تتميز غالبيتها بالخاصية العلاجية.

ولكل نوع من هذه الأنواع خصائصه و نكهته التي لن يجدها السائح في الأنواع الأخرى، وفيما يلي سيتم عرض الأنواع الثلاثة الأولى بإيجاز:[33]

1- السياحة الساحلية:

من المعروف أن الساحل الجزائري يمتد على طول 1200 كلم، تتخلله شواطئ بديعة، و غابات و سلاسل جبلية ذات مناظر ساحرة على طول الشريط الساحلي، و بالرغم من انتشار الهياكل السياحية في المناطق الساحلية، إلا أن فاعليتها لا تزال دون المستوى المطلوب، و ذلك لأسباب عديدة أهمها غياب الرؤية الواضحة تجاه السياحة في الجزائر، بالمنافسة، و تهميش القطاع الخاص و قلة الإعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع، و لكي تحقق هذه الأخيرة لا بد من توفير و تحسين الظروف التي تتلاءم مع طبيعة المنطقة.

2-السياحة الجبلية:

إذا كانت السياحة الساحلية قادرة على جذب أعداد معتبرة من السياح، فإن الأمر يختلف بالنسبة للسياحة الجبلية، خاصة في الظروف الأمنية التي مرت بها الجزائر، إن مناطقها الجبلية تحتوي على ثروات سياحية هامة مثل المناظر الطبيعية الخلابة والمغارات والكهوف التي أوجدتها الطبيعة منذ العصور الجيولوجية الغابرة، و للأسف نقف اليوم غير مبالين بها، وأصبحت النظرة إلى السياحة الجبلية تكاد تنعدم و تقتصر فقط على التزحلق على الثلج في منطقة تيكجدة(ولاية البويرة)، وتلاغيلف(ولاية تيزي وزو) والشريعة(ولاية

33 دليلة طالب، عبد الكريم وهراني، **السياحة أحد محركات التنمية المستدامة**، ملتقى دولي ثاني، جامعة ورقلة، 22-23 نوفمبر 2011، ص 582.

البليدة). وتنقسم السياحة الجبلية لسببين أساسيين: أولهما يتمثل في الواقع المناخي في الجزائر حيث أن كميات الثلوج المتساقطة محدودة جدا مما يجعل استغلالها ظرفي، و من تم أصبح لزاما علينا أن نركز على المعالم الدائمة. و ثانيهما أنه من الخطأ حصر السياحة الجبلية في التزحلق فقط، فهناك كهوف و مغارات طبيعية تمتد على مسافات طويلة، و هناك ثروات أخرى لها أهميتها للسائح مثل الحيوانات المتنوعة و الطيور الناذرة و الينابيع المائية العذبة و التي تتميز بالبرودة صيفا والفتورة شتاء، و كل هذه تعتبر بمثابة عوامل جذب للسياح إذ تثير فهم الفضول و الرغبة في اكتشاف المكونات السياحية التي تتوفر عليها مختلف مناطق الجزائر.

3-السياحة الصحراوية:

تتوفر الجزائر على صحراء شاسعة بها كل المقومات الضرورية لإقامة سياحة ناجحة، و من هذه المكونات نجد واحتها المنتشرة عبر أرجائها، و مبانيها المتميزة بهندستها، و السلاسل الجبلية ذات الطبيعة البركانية في الهقار، و تمة عامل آخر يلعب دورا حيويا في تنشيط الحركة السياحية و التظاهرات الثقافية و هو ما يعرف بسفن الصحراء(الجمال) التي تخلق الفضول في السائح الغربي لرؤيته و/أو لركوبه.

إن اتساع الصحراء الجزائرية تستلزم تبني استراتيجيات تختلف عما يمكن تبنيه في المناطق الشمالية. و إذا كانت هناك عوامل قد يقع عليها إجماع مثل الهياكل و الأمن و الخدمات فإن هناك قضايا أكثر إلحاحا بالنسبة للسياحة الصحراوية أهمها النقل البري و الجوي، و لتجاوز هذا المشكل يستوجب تخصيص استثمارات كافية لترقية المرافق الضرورية كشق الطرق و تخصيص طائرات للرحلات الداخلية بين المناطق التي يتوافد عليها السياح، و فتح خطوط دولية مباشرة لتسهيل تنقل المسافرين من و إلى هذه المناطق.

3-2 عوائق تخطيطية

تتعدد العوائق التي يعاني منها قطاع السياحة في الجزائر وترتبط بالضعف على مستوى التخطيط والتسيير، وكلها أدت إلى تأخره و تتلخص هذه العوائق في :[34]

1-3-2 غياب رؤية شاملة في تخطيط و تنظيم القطاع: إن غياب رؤية شاملة في التخطيط والتنظيم جعلت السياسات المتعددة العمومية تتغير في كل مرة دون أن تحقق هدفها في ترقية القطاع، كما أن التردد في وضع إستراتيجية واضحة على الأمد البعيد أدى إلى التأخر في اختيار المشاريع المناسبة وأيضا ارتفاع تكاليف إنجازها بسبب طول فترة الإنجاز، وبالتالي عدم القدرة على تحديد المستوى المناسب الذي يراد أن

34 سعاد صديقي ، مرجع سابق، ص 127.

يرقى إليه القطاع، كما أن الهياكل الموجودة لا ترقى إلى المقاييس العالمية وكذلك الحال بالنسبة لمناطق التوسع السياحي.

2-3-2 ضعف التكامل المؤسساتي: رغم أنه قد أنشأت تنظيمات كلفت بتسيير وتنظيم وتنسيق عمل القطاع السياحي، ورغم إعادة هيكلته بعد تعديلات 1986 من أجل زيادة فعاليتها، إلا أنها بقيت مجرد هياكل شكلية لم تحقق أهدافها المسطرة بسبب تداخل مهامها وعدم وجود اتصال فعال بينها، بالإضافة إلى التنظيم البيروقراطي الذي كان يلزمها الرجوع دائما إلى الإدارة المركزية، رغم أن المجال السياحي يتطلب السرعة في اتخاذ القرار وتنفيذه.

3- معوقات أخرى أثرت سلبا على التنمية السياحية

إذا كان المجتمع تغيب عليه الثقافة السياحية ، فهذا يؤثر سلبا على القطاع السياحي في حد ذاته ، والبيئة هي الأخرى تلعب دورا مهما جدا في تحسين الصورة السياحية للبلاد ، و لهذا تسعى حاليا الجزائر إلى حصر مشاكلها البيئية و التقليل منها ، خاصة في المناطق السياحية.

3-1 غياب الثقافة السياحية و الوعي السياحي

تتطلب السياحة التعامل مع السياح بصدق وأدب وترحاب لإعطاء انطباع حسن عن النفس أولا و عن البلد بشكل عام ثانيا، بالإضافة إلى تكوين فرص الاستفادة من التعارف الثقافي ما بين الشعوب و الاقتباس من ثقافة السياح و حتى مظاهرهم و سلوكا تهم ، مع التعامل بنوع من الحذر وبخطط حكيمة لحماية البلدان و الشعوب من المظاهر المسيئة ثقافيا، و حتى يتوفر كل هذا كان لابد من توفر نوع من الثقافة السياحية لدى المجتمع المحلي المستقبل للسياح ، لكن المجتمع الجزائري لا يتمتع بكل هذه الصفات.

3-1-1 الثقافة السياحية

تعرف الثقافة السياحية على أنها "قدرة الفرد وامتلاكه لقدر من المعارف والمعلومات و المفاهيم والمهارات والاتجاهات والقيم التي تشكل في مجملها خلفية مناسبة لكي يسلك سلوكا سياحيا رشيدا نحو كل المظاهر السياحية وكذلك العمليات اللازمة للتخطيط والتنظيم والتعامل مع المؤسسات والأماكن السياحية والسياح".[35]

كما تعرف على أنها "الإبداع الروحاني و الفني الذي يبتدعه الإنسان لكي يحقق أهدافه التي ترمي إلى الكمال وإبراز كيان العالم الذي يعيش فيه".[36]

---

35 عوينان عبد القادر، مرجع سابق، ص 229.

36 نفس المرجع، ص 229.

ومنه فالثقافة السياحية هي جزء من الثقافة التي هي من صنع الإنسان، والتي تعبر عن مجموعة خبراته، كما تساهم الثقافة السياحية في زيادة طلب الفرد على السياحة، فالعلاقة بين المستوى الثقافي للفرد والسياحة علاقة طردية.

تتنوع وتختلف أطراف نشر الثقافة السياحية حيث تلعب الأسرة دورا كبيرا في نشرها باعتبارها هي النواة الأولى لتشكيل الناشئين ، وغرس القيم الايجابية عن السياحة لدى الأطفال والشباب وكيفية التعامل مع السياح وحسن استقبالهم ، وعدم التأثر والاندماج في ثقافتهم ، وتقوم المؤسسات التربوية والجامعية كذلك بتزويد المتمدرسين والطلبة بالمعلومات والمهارات السياحية من خلال إدراجها في المناهج التربوية، كما تقوم وسائل الإعلام والاتصال بدورها في نشر الثقافة السياحية من خلال تعريف السياح بالمواقع السياحية كما تقوم بعرض البرامج الثقافية عن المواقع السياحية من تسهيلات سياحية ووسائل النقل والراحة.[37]

2-1-3 أسباب تراجع الثقافة السياحية في الجزائر

بالنظر إلى معتقدات المجتمع الجزائري و قيمه نجد أنه ينظر إلى بعض المهن على أنها أقل قيمة، كتلك التي تعتمد على المجاملات التي هي أساس الخدمات السياحية ، وخاصة ما يتعلق منها بخدمات الضيافة (الاستقبال والضيافة)، أو تلك المرتبطة بالصناعات التقليدية والحرفية ، ونقص الثقافة السياحية لدى الفرد الجزائري يجعله أيضا لا يفرق بين السائح و الضيف.

هناك مجموعة من الأسباب تسببت إنتاج ثقافة وطنية سلبية بالنسبة لممارسة الأنشطة السياحية في الجزائر ومن أهمها ما يلي:[38]

- غياب دراسة واضحة عن الأجهزة المسئولة عن النوعية السياحية في كل منطقة من قبل وزارة السياحة باعتبارها صاحبة الاختصاص في القطاع السياحي، سواء كان ذلك على مستوى الجماعات المحلية أو الهيئات الجهوية؛
- عدم التركيز على وضع خطة عمل مشتركة بين الأجهزة الخاصة بنشر الثقافة السياحية والأجهزة الأخرى المعينة لها من وسائل الإعلام المختلفة، سواء المسموعة أو المرئية أو المكتوبة؛
- غياب التنسيق بين القطاعات الإنتاجية والخدمية والتي تتداخل أعمالها مع النشاط السياحي؛
- ضعف غرس الإحساس والإدراك السياحي لدى الأفراد منذ نشأتهم في مختلف الأطوار التعليمية المختلفة؛

37 نفس المرجع ، ص 230.

38 سعاد صديقي، مرجع سابق، ص 128.

– غياب برامج لتنظيم الرحالات بهدف زيارة المعالم السياحية داخل الوطن؛

– قلة المدارس و المعاهد و الجامعات التي تهتم بتعليم أصول صناعة السياحة وفق لبرامج تتماشى مع التطورات الحديثة لصناعة السياحة في العالم؛

– صعوبة التعامل مع السياح الأجانب من قبل المحليين نظرا لاختلاف اللغات بينهم؛

– غياب المجتمع المدني كالجمعيات والمنظمات السياحية في لعب دورها في نشر الثقافة السياحية لدى الفرد الجزائري وتعريفه بالمناطق والمواقع السياحية في بلاده؛

– تراجع كبير في الصناعات التقليدية من حيث تنوعها وكميتها و درجة إتقانها ، إذ أصبحت تباع في السوق السياحية الجزائري الأواني الفخارية التونسية والحلي المصري والتركي والألبسة التقليدية المغربية والسورية.

3-1-3 الوعي السياحي

الوعي السياحي يعد شكلا جديدا من أشكال الوعي الاجتماعي، ظهر نتيجة توسع نشاط الإنسان وحاجاته ومتطلباته، فالوعي السياحي هو إدراك الفرد وفهمه للسياحة وأهميتها الاقتصادية وتقديره للتنمية السياحية، وهو جملة من آداب السلوك والتعامل مع السائح واحترامه وعدم استغلاله والتضييق عليه أو النظر إليه على أنه مصدر للربح، إنما هو ضيف كريم، يختلف عنه في السلوك والثقافة، لذا يجب الترحيب به وتقديره كضيف يحقق لبلدهم فائدة اقتصادية.[39]

ويعتبر زيادة معرفة المواطنين بالمعلومات حول المناطق السياحية ومقومات الجدب السياحي بها وصور النشاط السياحي فيها بداية الطريق لبناء قاعدة قوية من الوعي السياحي، حيث تتراكم المعلومات وترسخ بتنوعها وتكرارها على المدى الطويل، ويظهر الوعي السياحي عند المواطنين في مشاركتهم الإيجابية في التنمية السياحية والحفاظ على الاشتراك في النشاط السياحي .[40]

والتوسع الناجح للنشاط السياحي يشمل بعدين هامين : فكما يتم التنشيط للدولة سياحيا للسائحين الدوليين لابد أن يتم تنشيطها محليا للمواطن وعلى نفس درجة الأهمية، و يجب أن يتم إعلام المواطنين أولا بفوائد السياحة و طبيعة هذا النشاط ، وإقناعهم بأن هذه الفوائد تستحق التكلفة و العناء.

3-2 التلوث البيئي

39 داليا محمد تيمور زكى ، **الوعي السياحي و التنمية السياحية** ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2008، ص 110.

40 نفس المرجع، ص 110.

1-2-3- مفهوم التلوث البيئي

لقد اختلف علماء البيئة والمناخ في التوصل إلى تعريف دقيق ومحدد للمفهوم العلمي للتلوث البيئي، وسوف نقوم باستعراض بعض المفاهيم كما يلي:

التلوث هو مصطلح يعلق بكافة الطرق التي يتسبب فيها النشاط البشري بتضرر لبيئة الطبيعية. والتلوث قد يكون منظورا كالنفايات، أو في صورة دخان أسود ينبعث من أحد المصانع ، وقد يكون غير منظور ومن غير رائحة أو طعم. وبعض أنواع التلوث قد لا تتسبب حقيقة في تلوث اليابسة والماء والهواء ولكنها كفيلة بإضعاف متعة الحياة عند الناس و الكائنات الحية الأخرى. فالضجيج المنبعث من حركة المرور والآلات مثلا يمكن اعتباره شكلا من أشكال التلوث التي تفسد متعة الحياة في المجتمعات.[41]

هو الحالة القائمة في البيئة و الناتجة عن التغيرات المستحدثة فيها والتي تسبب للإنسان الإزعاج أو الأمراض أو الوفاة بطريقة مباشرة أو عن طريق الإخلال بالأنظمة البيئية. وتعرف مسببات التلوث بالملوثات، وتعرف الملوثات بأنها المواد أو الميكروبات التي تلحق الضرر بالإنسان.

ويشمل المفهوم الحديث للتلوث كل ما يؤثر على جميع العناصر الحيوية من نبات وحيوان وإنسان، وكذلك ما يؤثر في تركيب العناصر الطبيعية غير الحية مثل الهواء والتربة والبحيرات والبحار، ولقد صدق من قال أن الإنسان بدأ حياته على الأرض وهو يحاول أن يحمي نفسه من غوائل الطبيعة و انتهى به الأمر بعد آلاف السنين وهو يحاول أن يحمي الطبيعة من نفسه.[42]

ومن خلال المفاهيم السابقة للتلوث البيئي، ونظرا لخطورة و شمولية التلوث، فقد أشارت معظم المراجع إلى تقسيمه إلى ثلاث درجات وهي:[43]

- **التلوث المقبول:** هو درجة من درجات التلوث التي لا يتأثر بها توازن النظام الإيكولوجي ولا يكون مصحوبا بأية أخطار أو مشاكل بيئية رئيسية.

- **التلوث الخطر:** وتعاني منه العديد من الدول الصناعية لأنه ينتج من النشاط الصناعي وزيادة النشاط التعديني، وتعتبر هذه المرحلة من المراحل المتقدمة، حيث أن كمية و نوعية الملوثات تتعدى الحد الإيكولوجي الحرج والذي يبدأ معه التأثير السلبي على العناصر البيئية الطبيعية والبشرية. وتتطلب هذه

41 خليف مصطفى غرابيه ، □□□□□□□ □□□□□□□ ، دار ناشري للنشر الإلكتروني ، 2012 ، www . Nash ri . Net. ص 58

42 خالد مصطفى قاسم ، **إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2007 ، ص 117.

43 خليف مصطفى ، مرجع سابق، ص 60.

المرحلة إجراءات سريعة للحد من التأثيرات السلبية. ويتم ذلك عن طريق معالجة التلوث الصناعي باستخدام وسائل تكنولوجية حديثة، كإنشاء وحدات معالجة كفيلة بتخفيض نسبة الملوثات لتصل إلى الحد المسموح به دوليا، أو عن طريق سن قوانين وتشريعات و ضرائب على المصانع التي تساهم في زيادة نسبة التلوث.

- **التلوث المدمر**: و يمثل هذا النوع المرحلة التي ينهار فيها النظام الإيكولوجي ويصبح غير قادر على العطاء نظرا لاختلال مستوى التوازن بشكل جدري. ولعل حادثة تشرنوبل التي وقعت في المعاملات النووية في أوكرانيا خير مثال للتلوث المدمر. ويحتاج النظام الإيكولوجي في حالة هذا التلوث إلى سنوات طويلة لإعادة اتزانه بواسطة تدخل العنصر البشري و بتكلفة اقتصادية باهظة.

2-2-3 مظاهر تلوث البيئة السياحية في الجزائر:

و تعتبر مشكلة التلوث أحد أهم المشاكل البيئية الملحة التي بدأت تأخذ أبعادا بيئية و اقتصادية و اجتماعية خطيرة ، لذلك فإن هذه المشاكل تقف عائق أمام تنمية القطاع السياحي ، لأن السياحة تعمل على إبراز المعالم الجمالية لأي بيئة في العالم ، فكلما كانت البيئة نظيفة و سليمة ازدهرت السياحة . و سوف نتطرق إلى أهم مظاهر التلوث في الجزائر كما يلي:[44]

1-2-2-3 التلوث الحضري: يمكن إجمال التلوث الحضري من خلال:

أ-**التلوث الجوي:** يرجع السبب الرئيسي لتلوث الجو في المناطق إلى حركة مرور السيارات وحرق النفايات الصلبة، وأهم الملوثات المسببة للتلوث الجوي نجد أكسيدات الأزوت، وأكسيد الكربون، والمكونات العضوية المتطايرة الميثانية، والمواد الجزئية ، والرصاص، وثاني أكسيد الكبريت، مع العلم أن معظم هذه الملوثات تنتشر في ولايات شمال البلاد، مع تركز هذا النوع من التلوث في ولايات الوسط منها الجزائر العاصمة و الولايات المجاورة لها (البليدة ، تيبازة ، بومرداس ، البويرة ، المدية)، حيث تستحوذ هذه المناطق 40% من الحظيرة الوطنية للسيارات.

ويعتبر كذلك إحراق النفايات في الهواء الطلق من الأسباب الكبرى لتلوث الجو ، فهذه العمليات الإحراقية تساهم بقدر كبير في تدهور نوعية الهواء ، مع العلم أن هذه النفايات هي مزيج بين النفايات المنزلية و الصناعية و الاستشفائية.

ب-**التلوث الصناعي:** تعتبر الصناعة مسؤولة بقدر كبير عن التلوث الحاصل على المستوى الوطني، حيث تسببه الصناعات البيترو كيميائية وتحويل المعادن والصناعات الحديدية ،ومن بين المشاكل التي تعاني منها

44 عوينان عبد القادر ، مرجع سابق، ص ص 234، 235.

البيئة نتيجة هذا النشاط تلوث المياه بسبب تفريغ السوائل الصناعية في مصادر المياه (الأنهار والأودية)، وتلوث الجو الناجم عن مادة ثاني أكسيد الكبريت (so2)، وأنواع الغبار وأكسيدات الأزوت، وقد أثبتت الدراسات أن التلوث الذي أحدثته مصانع القطاع العمومي الموجودة على طول الشريط الساحلي، ولاسيما الواقعة منها حول المراكز الحضرية، مثل عنابة، سكيكدة يمثل خطرا حقيقيا يجب الالتفات إليه.

ويتضح من خلال هذه المشاكل التي تعاني منها البيئة في الجزائر أنها تشكل عاملا من عوامل تراجع السياحة في البلاد، فإقامة تنمية سياحية مستدامة أمر يترتب عليه الحفاظ على تنوع الأنظمة البيئية الموجودة، لأنها تمثل غالبا القاعدة الأساسية التي يقوم عليها النشاط السياحي، فالتنمية السياحية المستدامة تعمل على تعزيز إمكانية ربط الحاضر بالمستقبل لتلبية الحاجات الأساسية للسياح من خلال استغلال الموارد و الانسجام و التطور التكنولوجي.

وحاليا هناك اتجاهات حديثة تعمل على التوافق بين البيئة و السياحة من خلال منح الأنشطة السياحية الموافقة مع البيئة عدة شهادات هي:[45]

- شهادة السياحة الخضراء؛
- شواطئ الراية الزرقاء؛
- الفنادق الخضراء؛
- فكرة الفندق البيئي.

3-3 تدهور الوضع الأمني

العامل الأمني مهما جدا في تنشيط الحركة السياحية لأي دولة، فالسائح يبحث دائما عن المكان الذي يضمن راحته وسلامته، وبالتالي فالقطاع السياحي من القطاعات الحساسة جدا للظروف السائدة في البلد الذي يريد زيارته.

45 عيسى مرازقة ، **التنمية السياحية في الجزائر "دراسة و فعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر"**،ملتقى دولي ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 9-10 مارس 2010، ص 7.

1-**الأمن السياحي:** يتمثل مفهوم الأمن بالطمأنينة النفسية وهي الحالة التي يكون فيها إشباع الحاجات مضمونا وغير معرض للخطر.

ويمكن تعريف الأمن السياحي بأنه :" مجموعة من المفاهيم التربوية، والعقابية، والإجرائية، التي تحقق ظروفا جاذبة لتنقل الناس، بقطع النظر عن أهدافهم ومدة إقامتهم وديانتهم بطمأنينة وسير.[46]

أو أنه: "الحماية القانونية التي تتكفل بها الدولة لزوار البلد المضيف وهذه الحماية تشمل الأشخاص والأموال، وعليه فإن كل بلد يستقبل السياح ملزم بحمايتهم من الاعتداءات والممارسات التي تبدأ منذ عبور السائح حدود البلد المضيف."[47]

إن الوضع الأمني في الجزائر وعلاقته بالسياحة، فيمكن القول أن الجزائر مرت بأزمة سياسة وأمنية صعبة لعدة سنوات خلال فترة التسعينات، حيث ساهم هذا الوضع المتردي في تأخر ملحوظ على القطاع السياحي مقارنة بدول أخرى، بالإضافة أنه كرس ثقافة الرفض عند شرائح اجتماعية واسعة لأنواع محددة من الأنشطة السياحية في الجزائر، وهنا نشير إلى أن انعدام الأمن لا يقتصر فقط على ظاهرة العنف التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة، بل تضم كذلك الانحرافات المختلفة كالاعتدات الجسدية والسرقة وغيرهما، حيث أصبحت هذه الانحرافات تشكل خطر كبير على المجتمع، وبالتالي تهدد القطاع السياحي، وقد يتراجع السياح الوافدين للبلد إذا انعدم الأمن لممتلكاتهم وأنفسهم، مما لاشك فيه أن تناقص توافد السياح اتجاه الجزائر خلال فترة التسعينات راجع أساسا إلى تدهور الأوضاع الأمنية، إذ أن العامل الأمني شديد التأثير على الطلب السياحي، وحاليا تشهد السياحة الصحراوية في الجزائر خلال سنة 2012 تراجعا كبير بسبب الإجراءات المشددة التي اتخذتها السلطات الجزائرية، نظرا لتدهور الوضع الأمني في الحدود الجزائرية مع مالي نظرا للأزمة الأمنية التي تعرفها مالي، مما يهدد الوضع السياحي في الصحراء الجزائرية ، مما وما سوف يلحقها من آثار سلبية نتيجة هذه الأزمة، مع العلم أن السياحة الصحراوية تعرف إقبال السياح الأجانب وخاصة من أوروبا لقضاء عطلتها.[48]

4- اقتراح السبل والتدبير اللازمة للتنمية السياحية في الجزائر

46 فضل ضاهر و آخرون ، **الاستقرار الأمني في تنمية القطاع السياحي** ، الطبعة الأولى ، دار الأيام للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2015،ص 31.

47 نفس المرجع ، ص 33.

48 عوينان عبد القادر ، مرجع سابق، ص 242.

تتطلب التنمية السياحية من الدول و المستثمرين الخواص و جميع الفاعلين القيام ببعض الإجراءات والتدبير للنهوض بهذا القطاع و تتمثل هذه الإجراءات و التدبير فيما يلي:

1-4- تفعيل و ترقية الاستثمار السياحي

تتم عملية ترقية الاستثمار السياحي من خلال مجموعة من الإجراءات :[49]

4-1-1 تمويل المشاريع السياحية:

يتم تمويل المشاريع السياحية مع مراعاة خصوصية الاستثمار في القطاع السياحي و يتطلب هذا جهدا كبيرا ورؤوس أموال كبيرة، فضلا عن استغراقه لوقت طويل. كل هذه الخصائص تجعل تمويل المشاريع السياحية لابد أن تستفيد من المزايا التالية:

- إنشاء بنك خاص يتكفل بتمويل الاستثمارات في القطاع السياحي؛

- منح قروض بمبالغ كبيرة و لمدة طويلة تتبعا لحاجة المشاريع السياحية قصد إنشاءها في مواقع إستراتيجية وبتصميمات ذات صبغة جمالية تمكنها من استقطاب السياح؛

- تخفيض فوائد القروض إلى أدنى مستوياتها مما من شأنه أن يشجع الاستثمار في المجال السياحي؛

- تنويع عملية تدعيم الاستثمار في المشاريع السياحية لاسيما تخفيضات الرسوم و الضرائب.

4-1-2 تفعيل البيئة القانونية للعقار السياحي:

وتتمثل فيما يلي:

جاء في المادة 20 من القانون 03-03 المؤرخ في 17-02-2003 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية أنه يتشكل العقار السياحي القابل للبناء من الأراضي المحددة لهذا الغرض في مخطط التهيئة السياحية، ويضم الأراضي التابعة للأملاك العمومية و الخاصة و تلك التابعة للخواص. كما يجب أن يهدف هذا القانون إلى:[50]

- الاستغلال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية لضمان التنمية السياحية المستدامة؛

---

49 إسماعيل بوغازي و لمين تغليسة، **واقع التنمية السياحية في الجزائر و آفاق تطورها**، الملتقى الدولي حول التنمية السياحية في الدول العربية، المركز الجامعي لغرداية، يومي 26و 27فيفري 2012،ص 17.

50 عبد الحق بن تافات ،دور الحظائر الوطنية في استقطاب السياح، حالة الجزائر، الملتقي العلمي الثامن: □□□□□ □□□□□□□ □□□□□ □□□□□ □□□□□□□ □□□□□ □ □□□□□□□ □□ □□□□□□□ □ □□□ □□□□□ □□□□□□□ □ □□□□□□□□□ ، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين ، الجزائر، من 19-20ديسمبر 2009،ص 2.

– إدراج مناطق التوسع و المواقع السياحية وكذا منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم؛

– حماية المقومات الطبيعية للسياحة؛

– المحافظة على الموارد الثقافية والسياحية من خلال استعمال واستغلال التراث الثقافي والتاريخي والديني والفني لأغراض سياحية؛

– إنشاء عمران مهيأ ومنسجم مع تنمية النشاطات السياحية والحفاظ على طابعه المميز ؛

– إنجاز استثمارات على أساس أهداف محددة منِ شأنها إحداث تنمية متعددة الأشكال التي تزخر بها مناطق التوسع و المواقع السياحية.

4-2 تعزيز الأمن والاستقرار وتنمية الوعي السياحي بكل الأشكال

ويمكن إيجاز ذلك في النقاط التالية:[51]

– إن تحقيق وتعزيز الأمن والاستقرار عامل أساسي لتحقيق التنمية السياحية و تنشيط نمو حركة السياحة في الجزائر، فانعدام الأمن سيؤدي حتما إلى إلحاق أضرار مادية ومعنوية بليغة بالسياحة، كتقليص مدة الإقامة المقررة سلفا أو عدم الرجوع إلى هذا المرفق أو الموقع ثانية أو اللجوء إلى الانتقام أو إعطاء صورة غير مشرفة للأقارب و العاملين معه، و هكذا تطعن السياحة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛

– تطوير الإعلام و جعله يتمتع بالمهنية و المسؤولية و يستخدم فيه أكفأ الوسائل و أكثرها تقدما لتقديم رسائل إعلامية توعية و معرفية إقناعية بحيث يساهم في نشر الثقافة السياحية على جميع الأصعدة؛

– تنمية الوعي السياحي المجتمعي والرسمي بأهمية و دور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة على المستوى الوطني والمحلي، و ذلك لتعزيز المفاهيم والسلوكيات والممارسات الخاطئة تجاه السياحة والسياح والبيئة.

4-3 تبني إستراتيجية تسويقية ودعم التكوين في الميدان السياحي

4-3-1 تبني استراتيجيات تسويقية سليمة و فعالة:[52]

51 نفس المرجع ،ص 2.

52 لحسن عبد القادر ، مرجع سابق،ص 193.

يتطلب الأمر من جميع الفاعلين في القطاع السياحي إدراك مدى أهمية التسويق السياحي في تحقيق التنمية السياحية.

ولا تتحقق التنمية السياحية إلا إذا كانت هناك إستراتيجية سليمة تستخدم فيها جميع الوسائل المختلفة والفعالة للترويج والتسويق السياحي وتوسيع وتنويع أساليب الترويج السياحي و ذلك لتحسين الصورة السياحية للجزائر في الأسواق المصدرة للسياح و دخول أسواق سياحية واعدة لزيادة حصة الجزائر في السوق السياحي المحلي والدولي.

ولا يتم ذلك إلا من خلال:

- اكتشاف و تحديد حاجات الزبون الدولي (السائح) لإشباع حاجاته و رغباته و توفير له الراحة اللازمة؛
- ابتكار منتجات سياحية جديدة مع وجود قدرة على إدخالها في السوق و تقديمها في التوقيت المناسب لسائح.

2-3-4 دعم التكوين في الميدان السياحي لتدريب الموارد البشرية:

من الوسائل الواجب الاهتمام بها قصد تنمية السياحة ، التكوين السياحي من خلال إنشاء مدارس تكوين الإطارات السياحية القادرة على تسيير الهياكل السياحية ، بما يجعلها تستغل بطرق علمية فضلا عن مساهمتها في إبراز السوق السياحي الجزائري.

وكذلك ربط التكوين في الميدان السياحي بمختلف المهن المرتبطة بالسياحة و تطوير مناهج التعليم والتدريب بما يواكب متطلبات السياحة الفعالة. كإجادة اللغات الأجنبية المتعارف عليها عالميا، وهذا ما يزيد النشاط السياحي في الجزائر أهمية حيث يمكن توضيح للسياح الآثار التاريخية والمعالم السياحية والرد على استفساراتهم و توجيههم بسهولة.[53]

4-4- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية كآلية إستراتيجية لتنمية السياحة في الجزائر(SDAT2025)

يعتبر هذا المخطط جزء من SNAT الذي يبرز الكيفية التي تعتزم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي، العدالة الاجتماعية ، الفعالية الاقتصادية و الدعم الإيكولوجي في إطار التنمية المستدامة على مستوى الدلالات 20 سنة المقبلة.

53 نفس المرجع ،ص 192.

ويعرف SDAT على أنه الإطار المرجعي الإستراتيجي لسياسات التنمية السياحية و هو مخطط يعلن عن نظرة الدولة للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الأفاق على المدى القصير 2009 و المتوسط 2010 والمدى الطويل 2025 في إطار التنمية المستدامة.

4-4-1 تقديم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:[54]

يعتبر هذا المخطط أداة تجسيد إدارة الدولة في تثمين القدرة الثقافية و التاريخية للبلاد، و وضعها في خدمة التحول السياحي للجزائر، قصد الارتقاء به إلى مستوى وجهة الامتياز في المنظمة الأورومتوسطة. ويعتبر كذلك تتويج لمسار طويل من البحث، التحقيقات والدراسات ، الخبرات والاستشارات.وبالتالي فهو نتيجة لعمل فكري كبير والاستشارة واسعة بمشاركة المتعاملين الوطنيين والمحليين العموميين والخواص.

4-4-2 أهداف المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة:

جاء المخطط التوجيهي بجملة من الأهداف من بينها:

4-4-2-1- الأهداف المادية للفترة (2008/2015):[55]

وفقا لما جاء في المخطط التوجيهي:

هدف الجزائر في آفاق 2015 هو استقبال 2.5مليون سائح و باحترام نفس نسب الجيران فهي تحتاج ل 75000 سرير من النوعية الجيدة مع العلم أن هذه الأقطاب ذات الأولوية تستقطب ما يقارب نصف قدرة الاستقبال المتوقع، أي 40000 سرير بمقياس دولي، منها 30000سرير من الطراز الرفيع في المدى القصير جدا و 10000 سرير إضافي في المدى المتوسط بالإضافة إلى خلق 400 ألف منصب شغل (بشكل مباشر و غير مباشر) و 91.6 ألف مقعد بيداغوجي.

أ- **طاقة الإيواء المحتملة لفترة (2008-2013):**

54 https://portail. Cder.dz/ar/spip/,21/04/2016,19 :15.

55 وزارة تهيئة الإقليم ، البيئة و السياحة ، الكتاب رقم 2 ،المخطط الإستراتيجي: الحر كيات الخمسة و برامج الأعمال السياحية ذات الأولوية،ص 19.

إن الطاقة الفندقية الإضافية المحتملة في نهاية المرحلة الأولى ستكون أكثر بقليل من 60 ألف سرير، أي بمتوسط سنوي يقدر ب 10 آلاف سرير ، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(03):تطور طاقة الإيواء آفاق 2013(الوحدة ألف سرير)

السنوات	عدد الأسرة	نسبة النمو
2008	137	7.87
2009	147	7.30
2010	157	6.80
2011	167	6.37
2012	177	5.99
2013	187	5.65

المصدر:وزارة السياحة، البيئة و تهيئة الإقليم ، تطور قطاع السياحة للعشرية 2004/2013.

ب- تدفق عدد السياح المحتملين لفترة (2008-2015):

تتوقع وزارة السياحة استقبال أزيد من 3 مليون سائح في آفاق 2013 أي بمعدل تطور 13% مقارنة بالفترة 2004-2007 وهو رقم مقبول نسبة للسياحة في الجزائر، أما إذا قارناه مع عدد السياح في الدول المغربية وخاصة الدول المجاورة فهو عدد ضعيف جدا ولا يرقى إلى ما تملكه الجزائر من مؤهلات سياحية وما تحتوي تلك الدول.

والجدول التالي يبين لنا توقع تطور عدد السياح حسب الأهداف المادية للمخطط التوجيهي للتنمية السياحية.

جدول رقم(04):توقع تطور عدد السياح حسب الأهداف المادية للمخطط التوجيهي للتنمية السياحية(الوحدة مليون سائح).

السنوات	عدد السياح	نسبة النمو(%)
2008	1.75	11
2009	1.95	11
2010	2.17	12

12	2.43	2011
13	2.7	2012
13	3.09	2013

المصدر:وزارة السياحة ، البيئة و تهيئة الإقليم، تطور القطاع السياحي لفترة 2004-2013.

2-2-4-4- الأهداف النقدية للفترة (2008-2015): [56]

يقدر الاستثمار العمومي و الخاص للفترة (2008/2015) ب 2.5 مليار دولار أمريكي إذ يمكن تقدير الاستثمار الإجمالي (العمومي والخاص) المادي وغير المادي ب 60000 دولار أمريكي لكل سرير 55000 دولار أمريكي في استثمارات مادية 5000 دولار أمريكي في استثمارات غير مادية.

جدول رقم(05): المداخيل بالعملة الصعبة لمرحلة (2008-2013).

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المداخيل(مليون دولار)	485	692	722	822	1076	1313

المصدر:عامر عيساني،مرجع سبق ذكره،ص 132.

من خلال الجدول نلاحظ أن المداخيل السياحية المتوقعة للفترة 2008/2013 تزيد بوتيرة متسارعة ، حيث توقعت الوزارة الوصية أن للإيرادات السياحية سنة 2013 ستبلغ 1313 مليون دولار.

2-2-4-4- المشاريع ذات الأولوية لفترة (2008-2015):

تم تحديد المشاريع ذات الأولوية في هذه الفترة و هي كما يلي:

- فنادق السلسلة عدد الأسرة يقدر ب 29.386 سرير؛

- عشرون قرية سياحية متميزة ،وأرضيات جديدة مدمجة مخصصة للتوسع السياحي مصممة للتناسب مع الطلب الدولي والطلب الوطني.

كما هناك بعض القرى السياحية للامتياز:

- القرية السياحية للامتياز مسيدة-الطارف.

56 وزارة تهيئة الإقليم ، البيئة و السياحة ، الكتاب رقم (2)، المخطط الإستراتيجي : الحر كيات الخمس و برامج الأعمال ذات الأولوية ،2008 ،ص 17.

– القرية السياحية للامتياز بالسغيرات–بومرداس.

– القرية السياحية للامتياز ببوهارون–تيبازة.

– القرية السياحة للامتياز بمداغ–وهران.

– القرية السياحية للامتياز بموسكارد–تلمسان.

– القرية السياحية للامتياز بقصر ماسين، تيميمون–أدرار.

كما أعطى الأولوية أيضا لإنشاء وتهيئة الحظائر البيئية والسياحية والمتمثلة في:

– حديقة دنيا –عنابة.

– حديقة دنيا–قسنطينة.

– حديقة الواحات–الجزائر العاصمة.

– حديقة دنيا– وهران.

– كما خصص المخطط مراكز للعلاج ،"الصحة و الرفاهية" و المتمثل في حمام قرقور.

3-4-4- نظرة تقييميه لتطبيق إستراتيجية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:

بعد مرور مرحلتين من إطلاق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT ، بينت التحقيقات و الإحصائيات فشل مسعى الحكومة في تحقيق غايتها ، مما جعلها تسارع الزمن لتستدرك التأخر المسجل و الذي يرهن نجاح المخطط. و كخطوة أولى مددت الآجال إلى غاية 2030، و قد بدا جليا هذا الفشل من خلال عدم توافق الأرقام المتوقعة بما سجل على أرض الواقع ، من غياب لمشاريع القرى السياحية الضخمة التي عولت عليها الحكومة لتغيير وجهة الجزائر إلى جانب محدودية طاقة الاستيعاب وضعف الخدمات حيث أشارت التقديرات سابقا إلى رفع حجم الحظيرة الفندقية ، و استلام أول قرية سياحية بالجزائر العاصمة مطلع 2011 إلا أن الواقع لا يمد بصلة لهذه التوقعات فقد جمدت كل المشاريع الكبرى إلى غاية هذه السنة.

ورغم ما تبدله من جهود كبيرة لإنعاش السياحة الداخلية ، إلا أن عدد كبير من السياح الجزائريين ما يعادل 2 مليون جزائري أو أكثر ينتقلون إلى الخارج وخاصة الجارة تونس وهذا راجع إلى عدم إيجاد صيغة مشتركة بين مختلف القطاعات للعمل على تنشيط السياحة الداخلية.

وكذلك انخفاض التكاليف عند التوجه إلى تونس بما يقابلها جودة الخدمات المقدمة عكس ما هو في الجزائر.

4-2-4-4- أفاق السياحة الجزائرية مطلع 2030:

وفقا للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية والذي يتضمن مجموعة من التدابير اللازمة لمواجهة التحديات و العراقيل ، والنهوض بالقطاع السياحي على جميع الأصعدة أهمها:[57]

أ-على صعيد الفضاء الرأسمالي والبيئي:

تتواجد على الإقليم خمسة أنظمة بيئية غنية ذات طبيعة مختلفة (الساحل، السهوب، الجبال، نظام الواحات، والنظام الصحراوي)، يتعين حمايتها في إطار التنمية المستدامة.

ب-على الصعيد الاقتصادي:

يتعين على الجزائر من خلال انفتاحها الاقتصادي في إطار المنظمة العالمية للتجارة والشراكة الأورومتوسطة ، أو الاندماج الجهوي في القارة الإفريقية أن تستفيد من الفرص المتاحة

جـ-على الصعيد الاجتماعي:

تتعلق التحديات التي يتعين مواجهتها بقدرة البلاد على تقديم منتجات سياحية متكيفة مع حاجيات الشباب، وتوفر لهم وظائف دائمة وعادات و تأهيل.

د-على صعيد الموارد البشرية :

من خلال:

- تحسين مشاركة المواطن في ترقية السياحة.
- تكوين و تأهيل مجمل شبكة وجهة الجزائر.

5-2-4-4- إستراتيجية مخطط وجهة الجزائر:

من خلال تحسين صورة الجزائر التي تعتبر مسألة أساسية ، بغية زيادة شهرة الجزائر و إعطاء صورة شاملة لتصبح وجهة سياحية كاملة، ومن أجل هذا لا بد من وضع إستراتيجية تنمية السياحة في الجزائر.

على غرار الدول السياحية الكبيرة في العالم ، يجب أن تمثل السياحة الجزائرية وجهة في الأحواض الرئيسية الموفدة للزبائن، ومن جهة أخرى توحيد كل الطاقات الاجتماعية المهنية الحالية والمستقبلية لتأمين إرادة والتزامات بغية تحديد إستراتيجية تسويق وتنفيذها بواسطة خطة عمل، التي يمكن أن تكون فرصة مواتية لخلق بوابة فريدة للسياحة الجزائرية، وبغية ضمان وتحقيق الاستمرارية لابد من بلوغ الهدف وهو احتلال

57 وزارة تهيئة الإقليم ، البيئة و السياحة، الكتاب رقم(1)، تشخيص و فحص السياحة الجزائرية، ص ص 11،12.

مركز حقيقي للموارد السياحية، مهيأة على شكل أرضية للسياحة الجزائرية، مزودة ببنية إعلامية لرسم الحدود الجغرافية.

خلاصة:

من خلال ما سبق يمكن القول أن الجزائر رغم ما تمتلكه من خصائص و مقومات التي تجعل منها منطقة جدب سياحي فريدة و يمكنها أن تكون من أفضل المقاصد السياحية. إلا أنها تواجه عراقيل في التنمية السياحية تجعلها في مكانة لا تليق في هذا المجال، كذلك السياحة في الجزائر لا تحظى بالاهتمام الكافي و المطلوب كونها ليست مصدر الدخل الوحيد بالنسبة للدولة، وهذا أثر سلبا على الاقتصاد الجزائري. و لأن الجزائر لن تجد بديلا أحسن من السياحة لتنويع و تعزيز اقتصادها و تلبية احتياجاتها المستقبلية و بالتالي تحقيق تنمية سياحية مستدامة.

إن الجزائر لا تزال فتية في مجال السياحة، لذلك تعمل الجزائر على إيجاد الحلول و التدابير اللازمة لتنمية السياحة و مواجهة العراقيل، و أبرز الحلول منها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025 الذي يعد خطوة هامة قامت بها الدولة الجزائرية في مسار تنمية القطاع السياحي و النهوض به، وتثمين القدرة الثقافية، و التاريخية للبلاد و منافسة الدول المجاورة على الأقل. لكن هذا يتطلب تضافر جهود الفاعلين لأن سن القوانين و وضع البرامج و الخطط لا يكفي لتنمية القطاع إذا لم يكن هناك تنشيط لنمو حركة السياحة.

تمهيد

بعد أن تطرقنا في الجانب النظري إلى الجوانب المتعلقة والمرتبطة بكل من التنمية السياحية ومعوقاتها في الجزائر، سنحاول في هذا الفصل إسقاط ما تم التطرق إليه على ولاية جيجل، من خلال تشخيص واقع التنمية بالقطاع السياحي للولاية، معرفين بذلك أهم المقومات و المؤهلات السياحية، والنشاطات السياحية التي تقوم بها. وعليه تم اختيار ولاية جيجل كدراسة حالة لموضوع بحثنا من خلال المباحث التالية:

1. لمحة عامة حول ولاية جيجل
2. التنمية السياحية بولاية جيجل
3. البرامج التنموية للتهيئة السياحية بالولاية والحلول المقترحة

1. لمحة عامة حول ولاية جيجل

تعرف ولاية جيجل بطابعها السياحي لتوفرها على العديد من الإمكانيات والمؤهلات الطبيعية . هذه العوامل جعلت منها منطقة ذات مكانة سياحية بالرغم من أنها لم تأخذ نصيبها اللازم من المشاريع السياحية بشكل يعزز من موقعها السياحي من خلال إتباع تنمية سياحية مستدامة. وسنتناول فيما يلي أهم المقومات السياحية والهيئات، وعرض عام لولاية جيجل.

1.1-التعريف بولاية جيجل

جيجل مدينة عريقة تعود إلى آلاف السنين تأسست حوالي القرن الرابع قبل الميلاد من طرف الفينيقيين وقد كانت محطة للعديد من الحضارات التي نجد آثارها هنا وهناك على مستوى الولاية.

تاريخ المنطقة يتميز بحركية كبيرة و غني بالأحداث ، فأول اسم أطلق على المنطقة هو إجيجلي و هي كلمة فينيقية تتكون من شطرين، فالشطر الأول "I " يعني جزيرة ساحلية والشطر الثاني "إغيل" فهو يعني دائرة الحجر، وتعاقب الحضارات بعد ذلك أفرز عدد من الأسماء منها "جيدري" ، "خيخل" ...و في الأخير "جيجل"[1].

1.1.1-تقديم الولاية:

1-1-1-1 الموقع: تحتل ولاية جيجل موقعا استراتيجيا هاما في الشمال الشرقي للجزائر، فهي تتربع على مساحة 239863 كلم^2، تطل على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي طوله 120 كلم.[2]

2-1-1-1 حدود الولاية [3]:

- من الشمال : البحر الأبيض المتوسط.
- من الشرق : ولاية سكيكدة.
- من الغرب : ولاية بجاية.
- من الجنوب : ولايتي قسنطينة وميلة.

2-1- المقومات السياحية في ولاية جيجل

1-2-1- المتاحات والمواقع السياحية لولاية حيجل

1http://www.dewjijell.dz/indexphp/wilaya/présent-wilaya, 16/04/2016 , 18 :20.

2 المونوغرافيا السياحية لولاية جيجل، مديرية السياحة و الصناعات التقليدية، ص 1.

3 نفس المرجع، ص 1.

1-1-2-1- متاحات طبيعية[4]

1-1-1-2-1 الشريط الساحلي:

امتداد طبيعي على طول 120 كلم ، فمن زيامة المنصورية غربا إلى واد الزهور شرقا و خلجان متناثرة هنا وهناك، ونوادر طبيعية أخرى، ويضم الساحل الجيجلي 50 شاطئ ذات الرمال الذهبية الواسعة والشواطئ الصخرية .

1-1-2-1-2 الكورنيش الجيجلي:

متمثل في أجراف صخرية ملامسة للبحر ممتدة من زيامة المنصورية إلى العوانة تتخللها غابات الفلين. يعد من أجمل المواقع على المستوى العالمي.

1-1-3-2-1 الكهوف العجيبة :

تقع بين العوانة و زيامة منصورية على بعد 35 كلم عن مدينة جيجل، تم اكتشافها سنة 1917 عند شق الطريق الوطني رقم 43، و تعد من عجائب الطبيعة من حيث الشكل والنقوش التي صنعتها الصواعد ، وهي الآن مجهزة ومفتوحة لاستقبال زوارها.

1-1-4-2-1 غار الباز:

موقع يعود إلى ما قبل التاريخ و هو عبارة عن مغارة واسعة مفتوحة على الطريق بزيامة منصورية، تم تهيئته لاستقبال كل فئات الزوار من أجل تطوير السياحة العلمية و التربوية.

1-1-5-2-1 المحمية الطبيعية لبني بلعيد:

أنشأت هذه المحمية بالقرار الولائي رقم :67/786 المؤرخ في : 08/11/97، تقع بمنطقة رطبة على ساحل بلدية خيري واد عجول على بعد 32كلم عن مدينة جيجل تتربع على مساحة 122هكتار، وهي محتواة داخل محيط منطقة التوسع السياحي لبني بلعيد، تم اختيارها عام 1996 في إطار مشروع MEDWET من طرف المجموعة الاقتصادية الأوروبية . تتميز هذه المحمية باحتضانها الطيور ونباتات جد نادرة.

1-1-6-2-1 الجزر وشبه الجزر:

4 نفس المرجع، ص ص 4، 5.

أ-**الجزيرة الصخرية:** أهم ما يميز الجهة الغربية للشريط الساحلي بولاية جيجل هو وجود الجزيرة الصخرية بالعوانة و التي تدعى أيضا مليا-الجزيرة-

ب-**شبه الجزيرة:** توجد شبه الجزيرة الصغيرة ببوبلاطن وأيضا جزيرة برج بليدة التي تدعى أندرو.

1-2-1- 7 الحظيرة الوطنية لتازة:

هي محطة لجدب السياح الباحثين عن الترفيه والراحة، فالطابع المتميز لغابات الحظيرة الوطنية يساهم في تطوير السياحة الجبلية، تتربع الحظيرة على مساحة 3807 هكتار، تتميز بتنوع غطائها النباتي وتربيتها الحيوانية حيث تحتوي على 137 نوع من النباتات العطرية وأخرى ذات أهمية طبية ، 20 نوع من النباتات ذات التزين ، 17 نوع من الأشجار و الشجيرات ذات الأهمية البيئية الاقتصادية ، 135 نوع من الفطريات و 15 نوع من الثدييات من بينها 11 نوع محمي من طرف القانون و 134 نوع من الطيور موزعة بين الجوارح والطيور المائية.

8-1-2-1 حظيرة الحيوانات :

موقع سياحي هام متواجد بكسير-بلدية العوانة- هيئ لاستقبال الزوار ابتداء من شهر جويلية من عام 2006، أهم ما ميز الحظيرة هو احتضانها لعدة أنواع من الحيوانات النادرة و المحمية من طرف القانون وأنواع مختلفة من الطيور موزعة بين الجوارح والطيور المائية ، وهذا ما جعلها محطة لتها تف العديد من الزوار.

9-1-2-1 المنار الكبير (رأس العافية):

تم إنجازه سنة 1865 من طرف الحرفي "شال سالف" الذي كانت مهنته النقش على الحجارة . هدفه الأساسي هو توجيه البواخر إلى بر الأمان.

10-1-2-1 البحيرات الطبيعية :

يتواجد على مستوى الولاية 03 بحيرات طبيعية .

أ-**بني بلعيد (دائرة العنصر):** يحتل 120 هكتار ويحتوي ما لا يقل عن 23 نوع من الطيور.وهو معروف على المستوى العالمي.

ب-**بحيرة غدير بني حمزة (القنار دائرة الشقفة):** يحتل مساحة حوالي 36 هكتار وبه ما لا يقل عن 32 نوع من الطيور.

جـ-بحيرة غدير المرج(الطاهير): بجماله الفريد يتربع على مساحة 05 هكتار.

11-1-2-1 أهم الغابات:

حيث تتميز ولاية جيجل بغابات كثيفة تمتاز بمناظرها الغلابة المشجعة على السياحة الجبلية والصيد، إذ تقدر مساحتها الإجمالية بحوالي 115.000هكتار ومن أهم غاباتها:

أ-**غابة قروش:** الواقعة على الكورنيش بمنطقة العوانة تتربع على مساحة 10260هكتار.

ب- **غابة تامنتوت:** تتربع على مساحة 8928 هكتار بجيملة.

جـ- غابة إيدم : ببلدية خيري واد عجول.

د- غابة بوحشن: بالعوانة.

هـ- غابة بني فرقان و مشاط وبوخداش: بالملية.

و- غابة الماء البارد: بتاكسنة.

ي- غابة القرن:ببغالة.

الصنف الرئيسي لغابات الولاية هو البلوط ، الفلين حيث تقدر المساحة الإجمالية ب 43700هكتار، أما باقي الأصناف فتتمثل-الزرن الأخضر- الصنوبر البحري.

تتميز هذه الغابات بثروة نباتية وحيوانية متنوعة يمكن بفضلها لعب دور هام في التنمية السياحية غير الشاطئية خاصة الصحية، الدراسية، الصيد والتجوالية والإستجمامية.

2-1-2-1- متاحات ثقافية:

ولاية جيجل ليست سياحية من أجل ندرة طبيعتها فحسب، بل كذلك لاحتوائها على مواقع و معالم أثرية وتاريخية ناتجة عن تعاقب عدة حضارات عليها .

1-2-1-2-1 المواقع الأثرية و التاريخية :

أ-فترة ما قبل التاريخ:

- موقع تاميلا ببلدية الأمير عبد القادر.
- جبل مزغيطان
- كهوف الشتاء ببلدية جيملة.
- الكهوف العجيبة بالزيامة منصورية.

ب-الفترة الفينقية:

- قبر بحالة جيدة في جبل سيدي أحمد أمقران.
- أثار ميناء فينيقي بجيجل.
- مقبرة فينيقية بالرابطة بلدية جيجل.

جـ-الفترة الرومانية:

- أثار مدينة رومانية "شوبة" بالزيامة منصورية.
- فسيفساء بالطواليية بلدية جيجل.

د-فترة الأتراك:

-قبر الباي عصمان بأولاد عواط(لعرابة).

هـ-الفترة الإستعمارية:

- المنار الكبير برأس العافية تم بناءه سنة 1865 من طرف شارل سالف.

-فترة ثورة التحرير الوطنية:

- مغارات مهيأة لاستقبال المجاهدين، مستشفيات ومخابئ للجيش.

2-2-1-2-1 متحف كتامة:

و هو المتحف الوحيد على مستوى الولاية، كان في الأصل مدرسة قرآنية أسسها الشيخ عبد الحميد بن باديس عام 1939، و بعد الحرب التحريرية أصبحت مقرا للمكتب الثاني للجيش الفرنسي، وبعد الاستقلال عادت لنشاطها الأول تم مدرسة لصغار الصم البكم إلى غاية 1993 حيث حولت إلى مقر لمتحف جيجل.

3-2-1-2-1 دار الثقافة عمر أو صديق:

مقرها بحي العقابي -بلدية جيجل- افتتحت يوم 04 سبتمبر 2007، للموسيقى، وورشة للفنون التشكيلية، كما تضم قاعة مطالعة و أخرى للانترنيت إضافة إلى قاعة محاضرات وقاعة عروض فنية تحتوي 1080 مقعد وأيضا تحوي عدة مكاتب كمكتب النشاطات الثقافية.

4-2-1-2-1 الصناعات التقليدية:

إن تنوع الثروات التي تزخر بها الولاية والطابع السياحي المميز لها جعل الحرفيين يتفننون على أنماط مختلفة من الأدوات التقليدية أهمها : صناعة الأواني الخشبية ، صناعة السلالة، الصناعات الجلدية، صناعة الفخار والمزهريات، صناعة الأدوات الخشبية.

5-2-1-2-1 التجهيزات القاعدية:

تتوفر الولاية على شبكة هياكل قاعدية متنوعة، طرق برية، سكة حديدية، مطار وميناء.

1-5 شبكة الطرقات:

تتوفر الولاية على شبكة طرقات كثيفة تقدر ب 1756.60 كلم مصنفة و مقسمة كالآتي:

- طرق وطنية رقم 43، 27 و 77 بطول يقدر ب 204.30كلم.
- طرق ولائية (39، 132، 135، 137، 147، 150 و 170) بطول يقدر ب 366.30 كلم.
- الطرق البلدية 1186 كلم.

2-5 الموانئ:

تتوفر الولاية على 04 موانئ:

- الميناء التجاري جن جن : يقع بالظاهير ولاية جيجل قرب مطار فرحات عباس، طاقته الاستيعابية 4.5 مليون طن سنويا، يستجيب لكل التقنيات الحديثة في مجال النقل البحري، يحتوي على أرضية يصل عمقها إلى 18.2 م موصول مع أهم محاور الاتصالات لاسيما المنفذ شمال جنوب جيجل – سطيف و خط السكك الحديدية مما يجعله المحور المفضل للنقل الأورو أفريقي.
- ميناء للصيد و النزهة بالعوانة (م.ت.س العوانة): المشروع في المراحل الأخيرة للأنجاز.

3-5 خط السكك الحديدية:

يتم توصيل ولاية جيجل بشبكة السكك الحديدية الوطنية على مستوى "رمضان جمال"، هذا الخط البالغ من الطول 137 كلم والمجهز بثماني محطات مجهزة ومحطة أخرى للفرز (بازول) بطاقة شحن تصل إلى 08 مليون طن سنويا من البضائع.

4-5-المطار الدولي:

مطار فرحات عباس ببلدية الظاهير يعتبر منشأة هامة وهو همزة المواصلات الجوية الداخلية والخارجية، يقع على بعد 15 كلم من مدينة جيجل على بعد 100 كلم من مطار بجاية، وهو من شأنه أن يسهل الحركة السياحية ويساهم في تطويرها بشكل جيد.

5-5-الطاقة الكهربائية:

تعتبر الكهرباء من الشروط الواجب توفرها بأي نهضة اقتصادية واجتماعية. ويعتبر المركز الحراري بالأشواط ذو طاقة 630 ميغا واط أهم مصدر للطاقة بالولاية، ويبلغ معدل التغطية الكهربائية بالولاية 98 %.

6-5-التمويل بالغاز الطبيعي:

تموين الولاية عن طريق خط الغاز الرابط بين رمضان جمال بسكيكدة وجيجل على مسافة 122 كلم، و يبلغ معدل التغطية بالغاز بالولاية 51%.

3-1-الهيئات السياحية بولاية جيجل.

هناك عدة هيئات سياحية تقوم على تسيير وتنظيم القطاع السياحي بولاية جيجل والتي تتمثل فيما يلي[5]:

1-3-1 مديرية السياحة:

مديرية السياحة من المصالح الخارجية لوزارة السياحة، تقوم بالمهام الموكلة إليها والمتمثلة أساسا في تنفيذ إستراتيجية القطاع . وذلك عن طريق المراقبة والتوجيه.

1-1-3-1- نشأة مديرية السياحة:

نشأت مديرية السياحة لولاية جيجل سنة 1975 وكانت مستقلة قائمة بذاتها. ثم أصبحت تحت اسم "مديرية الثقافة و السياحة و التسلية والرياضة" حتى سنة 1982.

أصبحت "مديرية الثقافة و السياحة" سنة 1984 وفي سنة 1986 انضمت إلى مديرية "الصناعة و البريد و المواصلات" و أصبح ما يسمى بقسم "تنمية الأعمال الإنتاجية والخدمات".سنة 1991 تم الرجوع إلى نظام المديريات، وأصبحت السياحة تابعة ل

"مديرية الصناعة و المناجم" ،"مديرية السياحة و الصناعات التقليدية" سنة 1995 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 95/260. ثم "مديرية السياحة" سنة 2005 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05/216 كونها منفصلة عن

5 مديرية السياحة و الصناعات التقليدية لولاية جيجل.

الصناعات التقليدية. في 10 أكتوبر بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 10/257 المتضمن إنشاء المصالح الخارجية لوزارة السياحة والصناعات التقليدية و يحدد مهامها و تنظيمها. و أصبحت مصلحة الصناعة التقليدية تابعة لمديرية السياحة بعد أن كانت تابعة لمديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-1-3-1- مهام مديرية السياحة والصناعات التقليدية.

تتمثل مهام مديرية السياحة أساسا في النقاط التالية:

- السهر على تلبية حاجيات المواطنين في مجال السياحة والاستجمام والتسلية.
- إدماج النشاطات السياحية ضمن أدوات تهيئة الإقليم والعمران وتثمين مناطق ومواقع التوسع السياحي.
- المساهمة في تحسين الخدمات السياحية خاصة تلك التي لها صلة بالنظافة والصحة والأمن.
- جمع المعلومات والمعطيات الإحصائية حول النشاطات السياحية و تحليلها وتوزيعها وإعداد بطاقات وثائق تتعلق بالقدرات السياحية المحلية.
- توجيه المشاريع الاستثمارية السياحية و متابعتها بالاتصال مع الهيئات المعنية.
- ضمان رقابة الأحكام التشريعية والتنظيمية التي تحكم النشاطات السياحية و احترامها.
- ضمان تنفيذ ميزانية التجهيز والتسيير.
- المبادرة بكل تدبير من شأنه إنشاء محيط ملائم و محفز لتنمية النشاطات السياحية المحلية.
- دعم و تنمية نشاط المتعاملين والهيئات والجمعيات المتدخلة في السياحة والحمامات المعدنية.

2-1-3-2- الوكالات السياحية

الوكالة السياحية هي مؤسسة سياحية هدفها توفير خدمات السياح و المسافرين تهمهم في تنقلاتهم و إقامتهم. تسليم سندات السفر، كراء السيارات، حجز الأماكن في الفنادق، تنظيم الرحلات. وتمثيل وكالات أخرى مقيمة بالخارج.توجد بالولاية سبعة وكالات للسياحة والأسفار معتمدة من طرف اللجنة الوزارية للاعتماد.

2-1-3-4- الدواوين و الجمعيات السياحية

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه الجمعيات ذات الطابع السياحي في النهوض بالسياحة فقد تم تكوين 08 دواوين سياحية معتمدة بالولاية و من أهم نشاطاتها التعريف بالمنتج السياحي المحلي و ترقيته عن طريق إقامة معارض محلية والمشاركة في التظاهرات الوطنية و الجدول التالي يوضح لنا هذه الجمعيات.

جدول رقم(06):الجمعيات السياحية بولاية جيجل.

الرقم	إسم الديوان أو الجمعية	المقر	رقم الإعتماد
01	الديوان المحلي للسياحة سيدي عبد العزيز	بلدية سيدي عبد العزيز	76/98
02	الديوان الجيجلي لسياحة	حي الرابطة الغربي – جيجل–	58/2010
03	الديوان المحلي للسياحة –العوانة–	المركز الثقافي العوانة	05/98
04	الديوان المحلي للسياحة –جيجل–	شارع أول نوفمبر	263/85
05	الديوان المحلي للسياحة– إجيجلي–	مركز إعلام و تنشيط الشباب	10/98
06	الديوان المحلي لسياحة القنار	بلدية القنار	14/03
07	الديوان المحلي للسياحة زيامة منصورية	فندق شوية زيامة منصورية	28/02
08	نادي الرمال الذهبية	بلدية جيجل	133/04

المصدر: مدرية السياحة و الصناعات التقليدية لولاية جيجل.

2. التنمية السياحية في ولاية جيجل

2-1 عراقيل التنمية السياحية في ولاية جيجل

تتميز ولاية جيجل بمجموعة من المقومات السياحية المتنوعة والتي تجعلها قبلة سياحية هامة، لكن ورغم ذلك توجد بعض المعوقات تحد من التنمية السياحية في الولاية وتعتبر عائق لها وهي:[6]

1-1-2غياب العقار:

حيث إن الولاية ذات طابع فلاحي غابي فكل الأراضي إن لم تكن فلاحية فهي غابية، حتى عند الخواص بالرغم من أن كل المناطق السياحية هي مناطق التوسع إلا أن العقار بها ملك لخواص أو ذات طابع فلاحي أو غابي مما يتطلب إجراءات خاصة إما لنزعها من الخواص من أجل المنفعة العامة و التنظيم المعمول به يحدد المنفعة العامة بانجاز مرافق عمومية، طرقات، مدارس، و مستشفيات...الخ، أو اللجوء إلى إخراجها من الطابع الفلاحي أو الغابي وهو أمر ليس بالسهل كونه يتطلب مصادقة من طرف اللجنة الوطنية و مجلس الوزراء و صدور المرسوم التنفيذي لذلك. كما أن هذه العملية لا تتطلب النزع من أجل انجازات سياحية.

2-1-2 ضعف التنسيق بين مختلف القطاعات:

حيث أن كل قطاع سواء كان قطاع اقتصادي أو قطاع فلاحي أو قطاع سياحي و غيره من القطاعات الأخرى، فإنها كلها تهدف إلى تلبية حاجات المواطنين المحليين أو الأجانب، لكن يوجد ضعف في التنسيق بينها. فكل قطاع يعمل في مجال تخصصه ولا يوجد تناسق مثلا بين القطاع السياحي و القطاعات الأخرى. وهذا يعتبر عائق يواجه التنمية السياحية بصفة خاصة و القطاعات الأخرى بصفة عامة.

3-1-2 غياب مكاتب دراسات مختصة في إنجاز مناطق التهيئة السياحية:

مما يؤدي إلى التعطل في انجاز و تهيئة مناطق التوسع السياحي.

4-1-2 صرامة النصوص القانونية:

إن النصوص القانونية الخاصة بمناطق التوسع السياحة تعتبر صارمة كون أن أغلب هذه المناطق غابية و فلاحية بالدرجة الأولى وهذا ما يصعب التوسع في هذه المناطق، لأن الدولة تحمي المناطق الطبيعية بصفة عامة (سواء كانت غابية أو فلاحية) و بالتالي تعتبر كعائق للتنمية السياحية.

5-1-2 وجود عوائق وإجراءات إدارية كثيرة:

هناك عوائق إدارية كثيرة للحصول على رخصة البناء ورخصة الاستغلال بالنسبة للشواطئ، كما أنه توجد بيروقراطية ثقيلة في منح الائتمان مثلا العقار يكون عن طريق الامتياز وغيرها.

---

6 مقابلة مع السيد **مدير مديرية السياحة لولاية جيجل**، يوم 11،/04/2015، الساعة 11:00.

6-1-2 نقص القناعة للاستثمار في قطاع السياحة:

إن أغلب المستثمرون لا يقومون بالاستثمار في قطاع السياحة لعدم قناعتهم بهذا المجال، كما أن أغلبهم يبحثون عن الربح السريع وهذا ما لا نجده في القطاع السياحي، و أيضا السياحة في ولاية جيجل موسمية. و بالتالي يكون الاستثمار في الصيف أكثر منه في الفصول الأخرى وهذا ما يعتبر عائقا يقف في وجه تطور القطاع السياحي.

ولتدعيم هذه الفكرة أخدنا عينة من الفنادق وسلكنا الضوء على أهم المعوقات التي وجهتها، و وجدنا بأنها تشترك في نفس المعوقات، و من بين الفنادق، فندق السلام، فندق لويزة، فندق الجزيرة، حيث كانت هذه المعوقات فيما يلي:

- غياب المعرفة حول أهمية السياحة في الولاية؛
- ضعف البنية التنظيمية للتنمية السياحية؛
- غياب الاستدامة؛
- نقص التعاون و العمل المشترك بين مختلف القائمين على قطاع السياحة؛
- مشاكل تدريب الإداريين و الموظفين في التنمية السياحية؛
- نقص الوعي حول الآثار و الإرث التاريخي لولاية جيجل؛
- العاملين في قطاع الخدمات لا يشجعون على تنمية صناعة السياحة؛
- ضعف الثقافة السياحية؛
- انعدام حملات الترويج من أجل السياحة في الولاية؛
- أغلب الفنادق تعاني من نقص الأساليب المستعملة في قياس الجودة و نوعية الخدمات المقدمة، كما أن طاقاتها الاستيعابية غير كافية في موسم الاصطياف؛
- عدم وجود منافسة بين الفنادق؛
- نقص التمويل من طرف الدولة، لأنه لا توجد بنوك متخصصة في القطاع السياحي، وأغلب الفنادق تعتمد على تمويل ذاتي.

2-2- آفاق التنمية السياحية في ولاية جيجل.

1-2-2- النشاطات السياحية خلال سنة 2015.

إن استغلال الموارد السياحية المتواجدة بولاية جيجل ، يلزم توفر الإمكانيات المتمثلة في خدمات الإيواء و التي سوف نتناولها من خلال ما يلي [7]:

1-1-1-2-2-الفنادق: تتوفر الحظيرة الفندقية لولاية جيجل على 26 وحدة فندقية بطاقة استيعاب إجمالية تقدر ب: 1766 سرير و 869 غرفة حيث تم تسجيل خروج فندق وحيد (بربروس) من الحظيرة الفندقية برغبة من صاحبه في 2015 بطاقة استيعاب تقدر ب 27 سرير.(أنظر الملحق رقم 01)

جدول رقم (07):طاقة الإيواء خلال 2014-2015.

السنة	2014	2015
العدد	27	**26**
طاقة الإيواء	**1842**	**1766**

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل.

يعود سبب انخفاض طاقة الإيواء مقارنة بالسنة الماضية إلى تراجع عدد الفنادق.

2-1-1-2-2- المخيمات العائلية:

تتوفر الولاية على 11 مخيم تجاري بطاقة استيعاب 2484 سرير استغل منها 05 مخيمات فقط بطاقة استيعاب 960 سرير، أما المتبقي منها فلم تستغل خلال هذه السنة لأنها مغلقة بموجب قرارات ولائية.

جدول رقم (08): تطور طاقة الإيواء خلال 2014- 2015.

السنة	2014	2015	التقييم +	التقييم -
العدد	13	11		02

7 الحصيلة السنوية النهائية لمديرية السياحة و الصناعات التقليدية جيجل لسنة 2015، ص ص 6-11.

طاقة الإيواء	2899	2484	415

المصدر: الحصيلة السنوية لمديرية السياحة والصناعات التقليدية جيجل لسنة 2015.

3-1-1-2-2- وكالات السياحة و الأسفار:

تتوفر ولاية جيجل على 07 وكالات للسياحة و الأسفار أي بزيادة وكالة واحدة مقارنة بسنة 2014 و تنحصر نشاطاتها في بيع التذاكر ، تنظيم رحلات إلى مختلف الدول بما فيها العمرة ، الحجز فندقي بالإضافة إلى استغلال المخيمات العائلية.

2-1-2 حصيلة النشاطات:

1-حصيلة نشاطات الفنادق خلال 2014-2015:

جدول رقم(09): حصيلة نشاطات الفنادق

2014	إلى غاية 30/11/2015			
وصول	ليالي	وصول	ليالي	
جزائريين	44369	77564	38549	69029
أجانب	1442	3912	1383	5181
المجموع	45811	81476	39932	74210

رقم الأعمال	115027848.91	163443284.34

المصدر: الحصيلة السنوية لمديرية السياحة والصناعات التقليدية جيجل لسنة 2015.

نسجل انخفاض في عدد الوافدين على الفنادق بنسبة 0.4 % و كذا 0.9% في الليالي المقضاة ، غير أن الإقامة انتقلت من 1.77 ليلة للفرد إلى 1.85 ليلة أي بزيادة 0.08 نقطة ، أي أن زيادة مدة الإقامة في الفنادق قد أثرت على عدد المتوافدين. وسبب ارتفاع الليالي لأجانب من 3912 إلى 5181 رغم أن الوصول 1442 مرتفع بالنسبة لسنة 2015 كان 1383 ارتفاع أسعار الخدمات الفندقية مقارنة بالسنوات السابقة.

2-حصيلة نشاط وكالات السياحة و الأسفار خلال 2014-2015:

جدول رقم(10): حصيلة نشاط وكالات السياحة و الأسفار

2014	2015	
عدد السياح جزائريين	10096	11317
عدد السياح أجانب	103	444
رقم الأعمال	77197296.20	995348440.93

المصدر: الحصيلة السنوية النهائية لمديرية السياحة والصناعات التقليدية جيجل لسنة 2015.

نلاحظ زيادة في رقم أعمال وكالات السياحة و الأسفار في سنة 2015 مقارنة ب 2014 وهذا راجع لانتعاش و تنوع المنتوج السياحي المستغل (عمرة ، حج ، بيع تذاكر ،...)

3- مناصب الشغل المستحدثة خلال 2015:

جدول رقم(11): مناصب الشغل المستحدثة

التقييم				
التسمية	2014	2015	+	-
هياكل الإيواء	195(دائمة) 215(موسمية)	190(دائمة) 215(موسمية)		5-
وكالات السياحة و الأسفار	28	31	3+	
تنظيف و استغلال الشواطئ	1705(استغلال الشواطئ) 385(في إطار الجزائر البيضاء)	39 86 ورشة (في إطار الجزائر البيضاء)		1965
المجموع	2528	561	1567	1967

المصدر: الحصيلة السنوية النهائية لمديرية السياحة والصناعات التقليدية لسنة 2015.

3-1-2 جودة الخدمات السياحية

في إطار دعم نوعية النشاطات السياحية نتطرق إلى:

1-3-1-2- عملية تصنيف الفنادق : بالنسبة للفنادق المقترحة للتصنيف في درجة نجمتين (2*) على مستوى اللجنة الوطنية لتصنيف المؤسسات الفندقية إلى رتب فقد تم الرد بالموافقة على تصنيف فندق جزيرة في رتبت نجمتين (2*) ، أما بالنسبة لفندق تاغراست فقد تم إحالة ملفه على مستوى الجنة الولائية قصد تصنيفه في رتبة أقل من درجتين و ذلك لعدم استجابته لمقاييس درجة التصنيف المقترحة.

أما بالنسبة للفنادق المقترحة في صنف بدون نجوم إلى غاية نجمة واحدة (1*) لم يتم الفصل فيها بعد نظر لأن هذه المؤسسات لم تقم برفع التحفظات المسجلة إلى يومنا هذا بالرغم من الإعذارات الموجهة إليها و العملية لا تزال جارية.

2-3-1-2- مخطط الجودة السياحية الجزائر (POTA) : باستثناء انخراط فندقين و هما "تاغراست" و "المراد" و كذا وكالة السياحة و الأسفار " الكورنيش" ضمن هذا البرنامج، لم تسجل أي عملية انخراط أخرى ، إلا أن عملية التحسين لباقي المؤسسات الفندقية لازالت جارية لإقناع أصحابها بالانضمام لهذا المخطط مما سيسمح بتحسين الخدمات الفندقية بها.

3-3-1-2- استغلال الشواطئ: تم الاستمرار في استغلال الشواطئ الممنوحة عن طريق حق الامتياز التي منحها سنة 2012 حيث استفادة بموجبها (02) أشخاص (الكهوف العجيبة + زيامة منصورية) و تبقى 29 بقعة منحت لفائدة البلديات لمدة 05 سنوات.

3-2 وتيرة المشاريع السياحية بولاية جيجل لسنة 2015.

1-3-2- مشاريع قيد الاستلام[8]:

- فندق بطاقة استيعاب 36 سرير لصاحبه قيدوش يوسف (نسبة إنجاز المشروع تقدر ب 100% إلا أنه يوجد مشكل المطابقة الذي هو في طريق التسوية بسبب الإنجاز بدون رخصة البناء).

2-3-2- مشاريع في طور الإنجاز :

لقد تم تخصيص 05 مناطق في إطار مخططات التهيئة السياحية، وهي:

- منطقة التوسع السياحي بني بلعيد (تمت المصادقة على المرحلة الثالثة بتاريخ 28/10/2015).
- منطقة التوسع السياحي تاسوست (المرحلة الثالثة بعد رفع التحفظات قيد المناقشة).(الملحق رقم 1)

8 الحصيلة السنوية النهائية لمديرية السياحة و الصناعات التقليدية جيجل لسنة 2015، ص ص 17، 18.

– منطقة التوسع السياحي رأس العافية (الدراسة منتهية في انتظار المصادقة من طرف المجلس الشعبي البلدي).(أنظر الملحق رقم 2، 3)

– منطقة التوسع السياحي برج بليدة (إعادتها للمصادقة من طرف المجلس الشعبي البلدي).

– دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية جيجل (المرحلة الرابعة قيد المناقشة).

وقدر عدد المشاريع السياحية قيد الانجاز ب 04 مشاريع سياحية حيث تسمح هذه المشاريع بتدعيم الحظيرة الفندقية الحالية بطاقات إيواء جديدة تقدر ب 600 سرير و قدر عدد المناصب التي يمكن استحداثها ب 86 منصب شغل و هي كالتالي[9]:

جدول رقم(12): المشاريع السياحية قيد الإنجاز

الرقم	الموقع	نوع المشروع	عدد الأسرة	مناصب الشغل	تكلفة المشروع	تاريخ بداية الأشغال	نسبة تقدم الأشغا	الملاحظات

9 الحصيلة السنوية النهائية لمدرية السياحة و الصناعات التقليدية جيجل لسنة 2015، ص ص 19، 20.

			الممكن إحداثها					ل
01	الرابطة جيجل	فندق	90	12	12500600.00	2009	95%	أشغال متواصلة
02	زيامة منصورية	منزل سياحي مفروش	16	12	14325660.00	/	100%	أشغال منتهية
03	تاسوست	قرية العطل(57 مقصورة سياحية)	456	50	31500000.00	1997	15%	الأشغال متواصلة
04	جيجل	فندق	38	12	141560000.00	استئناف الأشغال 4/8/2012	70%	الأشغال متواصلة
05	الميلية	فندق	72	20	87000000.00	2002	80%	

المصدر: الحصيلة السنوية النهائية لمديرية السياحة والصناعات التقليدية جيجل لسنة 2015.

من خلال الجدول تبين أنه توجد في الولاية مشاريع سياحية قيد الإنجاز مختلفة، منها ثلاثة فنادق أشغالها متواصلة بنسبة 95%، ومنزل سياحي مفروش أشغاله منتهية بنسبة 100%، وقرية العطل(57 مقصورة سياحية) أشغالها متواصلة بنسبة 15%.

3-3-2- المشاريع السياحية المتوقعة

الجدول رقم(13): المشاريع السياحية المتوقعة

الرقم	الموقع	نوعية المشروع	عدد الأسرة	مناصب الشغل الممكن إحداثها	تكلفة المشروع	تاريخ بداية المشروع	نسبة تقدم الأشغال

01	بلديـــة جيجل	فنـــدق 3 *	120	35	79100000.00	6/6/2001	60%
02	بلديـــة جيجل	فنـــدق 3 *	140	20	120000000.00	8/6/2008	75%
03	الأمير عبـــد القادر	فنـــدق 3 *	102	30	36800000.00	10/9/2005	10%
04	بلديـــة جيجل	فندق	30	10	80000000.00	2/2/2015	20%

المصدر: الحصيلة السنوية النهائية لمديرية السياحة والصناعات التقليدية جيجل لسنة 2015.

نلاحظ أنه توجد أربعة مشاريع متوقعة، وكلها عبارة على فنادق حيث كانت نسبة تقدم الأشغال في الفندق الأول 60%، و الفندق الثاني نسبة تقدمه 75%، أما الثالث و الرابع فكانت نسبة التقدم 10% و 20% على التوالي.

4-3-2-المشاريع قيد الدراسة على مستوى الوزارة

جدول رقم(14): المشاريع قيد الدراسة على مستوى الوزارة

الرقم	الموقع	نوعيـــة المشروع	عـــدد الأسرة	مناصب الشغل الممكن إحداثها	تكلفة المشروع
01	بلديـــة سـيدي عبد العزيز	فندق	175	75	424339200.00
02	بلدية جيجل	فندق	36	16	50000000.00
03	زيامـــــــــة منصورية	فندق	104	15	50947100.00

المصدر: الحصيلة السنوية النهائية لمديرية السياحة والصناعات التقليدية جيجل لسنة 2015.

يلاحظ أنه توجد مشاريع قيد الدراسة على مستوى الوزارة، حيث كانت عبارة عن فنادق في بلديات مختلفة من الولاية.

3- البرامج التنموية للتهيئة السياحية بالولاية والحلول المقترحة

3- 1البرامج التنموية للتهيئة السياحية بالولاية

3-1-1المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية بالولاية SDATW

وهو مستمد من مخطط التهيئة السياحية SDAT فمخطط التهيئة السياحية للولاية جاء ليكون معبر للنهوض بالقطاع السياحي في ولاية جيجل، و هذا كغيرها من الولايات.

وسنتطرق مباشرة إلى دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية جيجل.

فالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية بالولاية هو عبارة عن مخطط لهيكلة الأقاليم من أجل تطوير النشاطات السياحية وهو مخطط له أهداف طويلة المدى. و تتمثل في:

- تحديد نوع السياحة.
- تطوير المؤسسات الفندقية و السياحية.
- تثمين القدرات السياحية الطبيعية و الثقافية للولاية التي لها علاقة بالمنطقة.
- تهيئة نوعية العرض السياحي و الصورة السياحية للولاية.

1-1-إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية بالولاية:[10]

إن إعداد المخطط SDATW ينطلق بشكل واضح حيث يشارك فيه مجموعة من الفاعلين الذين لديهم علاقة مباشرة مع التهيئة السياحية على مستوى الولاية. و نذكر:

- الأعضاء أو الجمعيات المتكونة من أفراد الولاية و البلدية.
- رؤساء الدوائر.
- مدراء الولاية.
- الفاعلين الاقتصاديين سواء عموميين أو خواص.

10 مصلحة تنمية النشاطات السياحية، مديرية السياحة و الصناعات التقليدية لولاية جيجل.

- مسؤلو الخدمات المعينين من قبل الدولة.

إن إعداد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة بالولاية يجب أن يكون في إطار مناقشة بين مختلف الهيئات و الفاعلين الذين لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالقطاع السياحي و ذلك وفق ما يلي:

- تحديد لجنة المتابعة و المراقبة من أجل دراسة المخطط التوجيهي من قبل مديرية السياحة للولاية.
- اجتماعات للتقديم و تباين مختلف مراحل إعداد الدراسة.
- إعداد ملتقى خاص بالاقتراحات النهائية.

2-1- مضمون المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية للولاية SDATW:

إن القطاع السياحي قطاع أفقي يرتكز على القطاعات الأخرى و لهذا لا بد من الأخذ بعين الاعتبار مختلف القطاعات التي لها علاقة بهذا القطاع لذلك كان الاهتمام بالعناصر التالية:

- التهيئة و البيئة.
- هياكل الإيواء و الإطعام,
- المنتجات السياحية الجديدة.
- الترقية و التكوين.
- التجارة.
- المؤسسات و التأثير الاقتصادي و الاجتماعي للقطاع السياحي.
- إستراتجية التسويق و الاتصال.
- تحسين و تحفيز الداعمين العموميين و الخواص.
- الحوكمة.

3-1- مراحل إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية بالولاية SDATW:

وهذا يتم وفق خمسة مراحل هي:

أ-المرحلة الأولى: الانطلاق في الدراسة

تعتبر هذه المرحلة تمهيدية، حيث يتم فيها عرض كيفية الدراسة و نماذج التنظيم، وكيفية جمع المعلومات وكذا التشاور مع مكتب الدراسات المعين لإعداد هذا المخطط، و يكون هذا من قبل لجنة المتابعة مع وضع رزنامة خاصة بمكتب الدراسة للمتابعة و المراقبة.

ب- المرحلة الثانية: تشخيص الحالة السياحية بالولاية

يتم في هذه المرحلة تشخيص الحالة السياحية للولاية و ذلك من خلال:

- دراسة الثروة الطبيعية التي تتميز بها الولاية و خاصة الثروة الطبيعية السياحية.
- دراسة وتحديد مختلف المناطق السياحية التي يتم تهيئتها.
- تشخيص حالة التجهيزات الترفيهية و السياحية الموجودة.
- دراسة حالة الطلب و العرض السياحيين في الولاية.
- الدراسة الطبوغرافية المعمقة مهمة أثناء تشخيص الحالة السياحية للولاية.
- تشخيص الحالة الأمنية للولاية.

جـ- المرحلة الثالثة: آفاق التنمية و إستراتجية التهيئة السياحية

من خلال دراسة واقع السياحة للولاية و تحديد المعوقات، بعدها سيتم تحديد الأهداف المراد تحقيقها في المجال السياحي مع تحديد مجموعة من البرامج التي تتماشى مع مخططات التنمية السياحية.

للبحث عن آفاق التنمية و إستراتجية التهيئة السياحية، تكون مبنية على الحركات الخمس ل SDAT و المتمثلة في:

- مخطط وجهة للولاية.
- الأقطاب السياحية للامتياز.
- مخطط نوعية السياحة.
- مخطط الشراكة العمومية و الخاصة.
- مخطط تمويل السياحة.

د- المرحلة الرابعة: إستراتجية تهيئة السياحة في الولاية

هذه المرحلة يتم وضعها انطلاقا من الأهداف، بحيث يتم وضع البرامج الأولية التي يتم انجازها، و كيفية تطبيقها من أجل النهوض بالقطاع السياحي.

و- المرحلة الخامسة:

يتم فيها وضع التعديلات الأخيرة على المخطط، و تقييم مبدئي لما يتم وضعه من برامج و مقارنته مع ما تم تشخيصه مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الوثائق المعمول بها أثناء الدراسة و تحديد الرزنامة التي سيتم السير بها لتنفيذ المخطط.

إن التخطيط السياحي الذي اعتمدت عليه الولاية من أجل النهوض بالقطاع السياحي، جاء عن طريق مخططات تنموية المتمثلة في SDATW الذي ينص على مجموعة من القواعد و الأسس التي يجب على الولاية إتباعها لتحقيق الأهداف المسطرة.

2-3- الحلول المقترحة للحد من معوقات التنمية السياحية بالولاية

للنهوض بالقطاع السياحي، والوقوف عند العوائق التي تواجه هذا القطاع والحد منها، تم اقتراح بعض الحلول ندرجها فيما يلي:[11]

- المرسوم التنفيذي رقم 03-03 المؤرخ في مارس 2003 الخاص بمناطق التوسع السياحي و المواقع السياحية.

- البرنامج القطاعي للتنمية يعمل في إطار برنامج ممركز، حيث يتم تعيين مكتب الدراسات وبعدها يصادق عليها من طرف المجلس الشعبي الولائي، تم تقوم الوزارة المكلفة بذلك بإعداد المرسوم التنفيذي ومنح غلاف مالي تقوم بتقديره، تم يتم توزيع هذه الأراضي على المستثمرين عن طريق منح الامتياز لمدة 33 سنة قابلة للتجديد مرتين، تم تقوم الوزارة بتعويض أصحاب الأراضي من حيث الملكية، وكذلك الحال بالنسبة لتهيئة الشواطئ.

- تصنيف الفنادق حسب الأولوية، من حيث جودة الخدمات المقدمة، وذلك من خلال تبني إدارة الجودة الشاملة لتحسين جودة هذه الخدمات الفندقية بما يتماشى مع مواصفات الجودة العالمية، بغرض إشباع رغبات وحاجات الزبائن الحاليين والمحتملين.

- معرفة ما يريده السائح من السياحة من حيث الترفيه، الراحة، التنقل، التسويق...الخ، من هذا المنطلق يتم تحديد الأهداف التي يجب تحقيقها.

11 مقابلة مع السيدة مفتشة بمديرية السياحة والصناعات التقليدية، يوم 25/04/2015، الساعة 14:00.

– تم تحديد مناطق التوسع السياحي بمرسوم تنفيذي 22 ديسمبر 1988 وابتداء من سنة 2010 تم منحه للدراسة من طرف الوزارة في إطار المشاريع الممركزة ما يلي: منطقة العوانة حوالي 94 هكتار وتمت من طرف مكتب الدراسات الفرنسي ISIS كما برمجت بني بلعيد، والأشغال في نهايتها.

– بناء على القرار الولائي رقم 1308 المؤرخ في 31/05/2015 المتضمن فتح موسم الاصطياف، تم فتح 22 شاطئ للسباحة وقد بلغ معدل تهيئتها 90%.

– إنجاز مركز للإعلام الآلي والتوجيه السياحي المدخل الشرقي، تم انجازه بنسبة 95%(5% لاختيار المقاولة)، إنجاز دار الصناعة التقليدية بالميلية الدراسة استلمت، إنجاز وتجهيز مقر لمديرية السياحة الواقعة في الكلم الثالث (نسبة الانجاز 90%).

ومنه نستنتج بأنه رغم المعوقات الموجودة إلا أنه هناك مجموعة من الحلول قامت بها الدولة، والمساعي المبذولة من أجل التنمية السياحية، تمثلت في التهيئة التي تقوم بها كل سنة وبشكل دوري، بالإضافة إلى المشاريع المختلفة والمنجزة والتي في طريق الإنجاز.

3-3 عرض نتائج المقابلة

في هذه الدراسة اعتمدنا على مجموعة من الأسئلة، تم صياغتها و توجيهها إلى مدير مديرية الخدمات السياحية، وبعض مدراء الفنادق و هذا من خلال المقابلة التي أجريناها معهم، بالنسبة لمدير مديرية الخدمات السياحية تم إعطائنا فكرة عامة حول ولاية جيجل من حيث المقومات، والهيئات السياحية فيها، و أهم النشاطات السياحية الموجودة في الولاية.

أما بالنسبة للعراقيل التي توجه التنمية السياحية في الولاية، فإنها عديدة ومتطابقة مع معوقات التنمية السياحية في الجزائر بصفة عامة، و تمثلت هذه العراقيل في نقص العقار، نقص التمويل، غياب الاستدامة، ضعف الثقافة والوعي السياحي، انعدام حملات الترويج، غياب المعرفة حول أهمية السياحة، أما بالنسبة للعراقيل التي تواجه الفنادق كانت نفسها إضافة إلى أن المنافسة بين الفنادق فإنه لا توجد منافسة لأن الفنادق في ولاية جيجل قليلة مقارنة بالولايات الأخرى، كما نجد نفس الأسعار في جميع الفنادق و ذلك حسب الخدمات المقدمة، وبالعودة إلى فندق السلام أسعاره موسمية، حيث أن أسعار الصيف تكون مرتفعة بالنسبة للشتاء لأن في الصيف يكون هناك إقبال على الفنادق بصفة كبيرة باعتبار مدينة جيجل مدينة سياحية، وهذا الإقبال الكبير نتج عنه ظاهرة كراء المنازل التي انتشرت بسرعة كبيرة في الآونة الأخيرة، لأن الزبائن أو المصطفين يجدون راحتهم داخل المنازل أحسن من الفنادق و خاصة بالنسبة للعائلات، لكنها عائق بالنسبة للتنمية السياحية. ولتجاوز هذه العراقيل يمكن ذكر بعض الحلول منها:

- تكوين أفراد متخصصين في مجال السياحة؛
- خلق روح المنافسة بين الفنادق؛
- الإكثار من المدارس و مراكز التكوين و المعاهد والجامعات؛
- ابتكار أفكار جديدة، وتقديم خدمات جديدة لاستقطاب عدد كبير من السواح.
- التحكم في الأسعار و عقلانيتها؛

ومن خلال ما تقدم يمكن القول بأنه ورغم المعوقات التي تقف أمام التنمية السياحية في ولاية جيجل، إلا أنه توجد حلولا مجسدة على أرض الواقع تواجه هذه المعوقات و تطور السياحة في ولاية جيجل.

خلاصة

حولنا خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري للموضوع على الولاية محل الدراسة ولاية جيجل، حيث قمنا بدراسة واقع التنمية السياحية بالولاية، واستنتجنا بأنها ولاية ساحلية و هذا ما جعل النشاط السياحي بها يعرف تحسن من خلال المشاريع والمخططات السياحية التي تقوم بها الدولة، إضافة إلى المقومات السياحية التي تزخر بها والتي تعتبر عامل جذب مهم للسياح، كما أن هناك معوقات و عراقيل تقف أمام التنمية السياحية في الولاية، وعلى هذا تم اقتراح الحلول التي تحد من هذه المعوقات.

من خلال دراستنا لموضوع معوقات التنمية السياحية في الجزائر، تبين لنا أن النهوض بالقطاع السياحي و مواجهة العراقيل يتطلب تضافر جهود جميع الفاعلين في القطاع وهذا في ظل كون السياحة أصبحت تشكل صناعة هامة في اقتصاديات معظم الدول، وأن لها مكانتها البارزة، وتلعب دور على كل المستويات، الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، البيئي، بالإضافة إلى ذلك أصبحت التنمية السياحية أحد وجه تحقيق التنمية الشاملة.

كما خلصنا إلى أن تحقيق التنمية السياحية يتطلب تجنيد مختلف الوسائل التي من شأنها تنشيط القطاع والحركة السياحية وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للثروة سواء المادية أو البشرية. كما أن القطاع السياحة في الجزائر لم يبرز بعد كقطاع أساسي وفعال رغم ما امتلاكها المؤهلات لتكون من أكثر دول العالم جدبا للسياح، لكنها تبقى ضعيفة مقارنة بالدول الأخرى من حيث القطاع السياحي. وهذا راجع إلى المشاكل و العراقيل التي تواجهها التنمية السياحية فيها، وذلك بسبب غياب الهياكل و الخدمات في المواقع و الوجهات السياحية، ضعف البنية التنظيمية للتنمية السياحية، اعتمادها بالدرجة الأولى على مدا خيل قطاع المحروقات لتغطية احتياجاتها، لكن رغم كل هذا فهي تسعى دائما من أجل النهوض بالقطاع السياحي.

كما أن ولاية جيجل رغم ما تملكه من مقومات سياحية طبيعية، لا تزال صناعة السياحة بالولاية لم ترقى إلى المستوى المطلوب، فهي تواجه الكثير من المشاكل و العراقيل التي بدورها تعيق التنمية السياحية بالولاية، إلا أن ولاية جيجل تسعى بأن تكون قطبا سياحيا بامتياز، وذلك من خلال إتباع مخططات التنمية السياحية التي تعمل على النهوض بالقطاع السياحي في الولاية.

اختبار صحة الفرضيات:

-**الفرضية الأولى:** والتي تنص على أن "الجزائر تملك مقومات سياحية كافية من أجل التنمية السياحة". تبين لنا من خلال الجانب النظري أن الجزائر تملك المقومات السياحية الكافية من أجل التنمية السياحية، لأنها تحتوي على أنواع عديدة من السياحة، أهمها السياحة الثقافية التي لديها إمكانيات في هذا الميدان تؤهلها لتطوير عرض سياحي ثري ومتنوع وتنافسي.

-**الفرضية الثانية:** والتي تنص على أن" ضعف الاستثمار السياحي من بين المعوقات التي تواجه التنمية السياحية في بلادنا". وأثبتت صحة هذه الفرضية وذلك بسبب كثرة القوانين، وتعقد الإجراءات الإدارية، كما أن أغلب المستثمرين يبحثون على الربح السريع وهذا ما لا نجده في القطاع السياحي.

-**الفرضية الثالثة:** وكانت تنص على أن"تأخر القطاع السياحي ناتج عن عدم المعالجة الجدية للمشاكل التي يواجهها". فقد تبين أن الجزائر تسعى لتنمية القطاع السياحي فيها من خلال وضع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية كحل لنهوض و تطوير هذا القطاع.

-**الفرضية الرابعة:** والتي نصت على"توجد معوقات تعيق التنمية السياحية في ولاية جيجل ". من خلال الدراسة التطبيقية توصلنا إلى أن نقص العقار السياحي، ضعف التنسيق بين مختلف القطاعات، وجود عوائق وإجراءات إدارية صارمة، هذا ما يؤدي إلى عرقلة التنمية السياحية بها.

نتائج الدراسة:

على ضوء الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى مجموعة من النتائج سواء على المستوى الوطني أو على مستوى ولاية جيجل.

1- على المستوى الوطني:

-غياب بنوك متخصصة في تمويل المشاريع السياحية.

-افتقار الجزائر لسياسة تسويقية ناجحة.

-ضعف البني التحتية والخدمات المتعلقة بالسياحة.

-غياب الثقافة السياحية و الوعي السياحي لدى المواطنين الجزائريين، وذلك راجع للظروف المعيشية الصعبة من جهة وغياب التوعية من جهة أخرى.

-غياب إستراتيجية وطنية شاملة تأخذ في الحسبان جميع المقاربات اللازمة وذلك يظهر من خلال:

-زيادة التعمير بالمناطق الحضارية.

-التركيز على الشمال واختيار السياحة الشاطئية.

-عدم اهتمام الجهات المسؤولة في القطاع السياحي بوسائل الإعلام السياحي، وتوسيع نطاقه من خلال إقامة الملتقيات و المنتديات المتخصصة، الأفلام و الجرائد، التلفزيون، الراديو، بهدف التعريف بالمنتج السياحي الجزائري وإيصاله إلى السائح داخل الوطن أو خارجه.

-نقص في معاهد ومدارس التكوين في مجال السياحة.

-الصلابة في بعض النصوص القانونية و العراقيل التقنية المتعلقة بالاستثمار.

2- على مستوى ولاية جيجل:

-تتميز جيجل بتاريخ سياحي عريق وحافل؛

-بالنسبة لخدمات البنية التحتية فنجدها ضعيفة في الولاية بصفة عامة وفي مختلف البلديات بصفة خاصة، فأغلب الطرقات غير صالحة رغم المجهدات المبذولة لإصلاحها، إلا أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب.

-ضعف هياكل الإيواء، والمرافق السياحية الأخرى الخاصة بالولاية.

- عدم استجابة المؤسسات الفندقية لمعايير الجودة بالولاية.

- عدم وجود مناخ ملائم للاستثمار السياحي بالولاية فهو يعاني من جملة عراقيل أهمها:

- الملكية الخاصة داخل مناطق التوسع السياحي.

- التمويل، حيث يعاني أصحاب المشاريع السياحية مشكل التمويل للانطلاق أو إتمام المشاريع السياحية.

- تأخر الرد على ملفات طلبات الاستثمار على مستوى وزارة السياحة، مما يؤدي إلى التأخر في انطلاق المشاريع السياحية.

- وجود سياحة موسمية في الولاية حيث نجد أن السياحة تكون في فصل الصيف أكثر من الفصول الأخرى، وهذا ما يجعل أغلب الفنادق أكثر نشاطا في موسم الصيف عكس المواسم الأخرى التي يكون فيها الطلب قليلا.

– ضعف وسائل الإعلام والاتصال بالولاية خاصة في المناطق النائية، هذا ما جعل المنتج السياحي به نقائص.

– ضعف التنافس في القطاع السياحي على مستوى الولاية، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الخدمات السياحية.

– تحتوي ولاية جيجل على مجموعة من الفنادق، لكنها غير مصنفة، باستثناء البعض منها لديه تصنيف (2*)، وهذا راجع لغياب الأقسام الإدارية التي يجب أن تتوفر فيها مثل قسم الموارد البشرية، قسم التسويق، وكذلك مختلف وظائف الإدارة كالتخطيط، التنظيم، التوجيه والرقابة.

الاقتراحات:

من خلال النتائج التي توصلنا إليها نقترح بعض الاقتراحات نوجهها إلى المصالح المعنية بالقطاع السياحي لولاية جيجل والمتمثلة فيما يلي:

– إعطاء القطاع السياحي أهمية بالغة لا تقل عن باقي القطاعات الأخرى.

–تحسين شبكة الطرقات لما لها من دور في تسهيل عملية النقل السياحي.

–نشر الثقافة السياحية بين أفراد المجتمع.

–التعريف بالولاية السياحية وخصوصيتها من خلال إستراتيجية ترويجية مدروسة على أساس واقع الولاية.

–الحفاظ على مناطق التوسع و المواقع السياحية من خطر التلوث البيئي وتدهور الموارد الطبيعية و الثقافية.

–توفير ظروف ملائمة تستجيب لحاجات ورغبات السياح من حيث النظافة والأمن.

–الاعتناء بالمواقع السياحية والأثرية وكذا الصناعات التقليدية التي تزخر بها الولاية.

–تحديد نظام تسلية متناسب مع النشاطات السياحية الشاطئية.

–تنظيم مهرجانات ومعارض وطنية ودولية.

-خلق أنشطة وخدمات إضافية في الفنادق وتغطية النقائص المتواجدة بها.

-التنسيق بين مختلف الجهات والهيئات المسؤولة عن القطاع السياحي من أجل النهوض به وتطويره والوصول إلى المستوى المطلوب.

أولا: المراجع باللغة العربية

1- **الكتب:**

1- أبو عياش عبد الإله ، حميد عبد النبي الطائي، **التخطيط السياحي(مدخل إستراتيجي)**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

2-بن غضبان فؤاد ، **السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

3- حلابو سعد أحمد ، **الفنادق العامة والمنتجعات السياحية**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2001.

4-الحوري طه وآخرون، **اقتصاديات السفر والسياحة**، الطبعة الأولى، دار الوراق لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

5- رواشدة أكرم عاطف ، **السياحة البيئية الأسس والمرتكزات**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

6- زكي دليا محمد تيمور ، **الوعي السياحي والتنمية السياحية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.

7-الصرفي محمد ، **التخطيط السياحي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،2007.

8- ضاهر فضل وآخرون، **الاستقرار الأمني في تنمية القطاع السياحي**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

9-الطائي محمد ، **إدارة الفنادق والسياحة**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2008.

10-عبد الجبار الحميري موقف عدنان ، **أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة**، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2010.

11-عبد الفتاح الشريعي طارق ، **اقتصاديات النقل السياحي**، مؤسسة حواس الدولية، الإسكندرية، مصر، 2011.

12-عبد الفتاح الشريعي طارق ، **تنمية المبيعات السياحية في ظل الأزمة الاقتصادية**، الطبعة الثانية، مؤسسة حواس الدولية، الإسكندرية، مصر، 2010.

13-عبد النبي الطائي حميد ، **أصول صناعة السياحة**، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2001.

14-مجيد العاني رعد ، **الاستثمار والتسويق السياحي**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

15-محمد مسعد محي ، **الاتجاهات الحديثة في السياحة**، أبو الخير للطباعة والتجليد، الإسكندرية، مصر، 2013.

16-مصطفى غرابيه خليف، **السياحة البيئية**، دار ناشر للنشر الإلكتروني، 2012.

17-مصطفى قاسم خالد ، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

18- مقابلة أحمد محمود ، **صناعة السياحة**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

19-مقابلة خالد، **فن الدلالة السياحية**، الطبعة الثانية، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

20-يوسف كافي مصطفى ، **صناعة السياحة والأمن السياحي**، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2009.

2-المذكرات والأطروحات:

1- بوعموشة حميدة ، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في إطار الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012.

2- صديقي سعاد ، **دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.

3- عبد القادر عوينان ، **السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (200-2025)في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي لتهيئة السياحية SDAT2025**، أطروحة دكتوراه، العلوم في العلوم الاقتصادية، 2012-2013.

4- عيساني عامر ، **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة-حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، 2009-2010.

5- لرقط فريد ، **المزيج التسويقي كأداة لتسيير وجدب السياح**، رسالة ماجيستر، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2001.

6- محمد لعريجة ، **تحديات التنمية السياحية ومتطلبات تحقيقها في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة جيجل، 2013-2014.

3-الملتقيات والمجلات:

1-الملتقيات:

1- بن تافات عبد الحق ، **تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر والتخلف في الجزائر والدول العربية والإسلامية**، ملتقى عالمي ثامن، الجزائر، 19-20 ديسمبر 2009.

2- بوغازي إسماعيل ولمين تغليسة، **واقع التنمية السياحية في الجزائر وآفاق تطورها**، الملتقى الدولي حول التنمية السياحية في الدول العربية المركز الجامعي لغرداية، 26-27 فيفري 2012.

3- التعاون العربي في قطاع السياحة، الفصل الثاني عشر، 2007.

4- طالب دليلة وعبد الكريم وهراني، **السياحة أحد محركات التنمية المستدامة**، ملتقى دولي ثاني، جامعة ورقلة، 22-23 نوفمبر 2011.

5- مرزاقة عيسى ، **التنمية السياحية "دراسة وفعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر"**، ملتقى دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 9-10 مارس 2010.

2- **المجلات:**

1- بن حمودة محبوب ، إسماعيل بن قاحة، **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي**، مجلة الباحث، العدد 7، 2007.

2- لحسن عبد القادر، **إستراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، العدد 2، 2013.

3- منصوري زين، **واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 2.

4- هرمز نور الدين ، **التخطيط السياحي والتنمية السياحية**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، عدد 3، 2006.

5- هويدي عبد الجليل ، **العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة**، مجلة الحوادي للدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 9، 2014.

4-التقارير:

1- الحصيلة السنوية النهائية لمديرية السياحة والصناعات التقليدية لسنة 2015.

2- وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الكتاب رقم(01) تشخيص وفحص السياحة الجزائرية.

3- وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الكتاب رقم (02)المخطط الإستراتيجي: الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية.

4- مصلحة تنمية النشاطات السياحية، مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل.

5- **المراسيم والقوانين:**

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 93/12 المؤرخ في 5/10/1993، المتعلق بترقية الاستثمارات، العدد 64.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 01/16 المؤرخ في 21/10/2001، المتعلق بتطوير الاستثمارات، العدد 62.

3- القانون رقم 69/09 المؤرخ في سنة 1999، يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالات السياحة والأسفار.

4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 63، 2010.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

1- Frederico Neto, " Anew approach to sustainable tourism development : moving beyond environmental protection", DESA discussion paper No,29, united nations, MARCH, 2003.

2- المواقع الالكترونية:

1- http://www.biodiversity.ru/coastlearn/ tourism-eng/whyproblens.htn/

2- http://www.dewjijell.dz/indexphp/wilaya/présent-wilaya.

3- https://portail-cder.dz/ar/spip/